

Distr.: General
7 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

بنود جدول الأعمال ٩ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و
١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و
٢٧ و ٢٨ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٤ و ٥٥ و ٦٠ و
٦١ و ٦٣ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٦ و ١١٨ و
١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٢ و ١٣٩

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاييا في البلدان
النامية، ولا سيما في أفريقيا

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بما
تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
لأغراض التنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام
٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160714 160714 14-55206 (A)



التنمية المستدامة
 العولمة والترابط
 مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة
 القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى
 الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
 التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية
 نحو إقامة شراكات عالمية
 التنمية الاجتماعية
 النهوض بالمرأة
 الحالة في الشرق الأوسط
 قضية فلسطين
 ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
 الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا
 مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)
 المسائل المتصلة بالإعلام
 تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
 المستعمرة
 السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض
 الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان
 العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم
 الطبيعية
 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم
 المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
 حقوق الشعوب الأصلية

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
حق الشعوب في تقرير المصير
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
المحيطات وقانون البحار
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
تنشيط أعمال الجمعية العامة
مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد
أعضائه والمسائل ذات الصلة
تعزيز منظومة الأمم المتحدة
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
إدارة الموارد البشرية

رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان المعنون "من أجل نظام عالمي جديد للعيش الكريم"
الذي اعتمد في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ المعقود في
ساتنا كروز دي لاسييرا، بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه
٢٠١٤، إحياء للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المجموعة (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها
باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ٩ و ١٣ و ١٤
و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٥
و ٣٦ و ٤٠ و ٤٤ و ٥٥ و ٦٠ و ٦١ و ٦٣ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٦ و ١١٨
و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٢ و ١٣٩.

(توقيع) ساشا سيرجيو لورنتي سوليز

السفير والممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧

من أجل نظام عالمي جديد للعيش الكريم

(سانتا كروز دي لاسيررا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤)

الجزء الأول: السياق العام

١ - نحن، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، المجتمعين في مدينة سانتا كروز دي لاسيررا بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، لإحياء الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس المجموعة.

٢ - نحتفل بالذكرى تشكيل مجموعة الـ ٧٧ في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٦٤، وننوه بالمُثل والمبادئ الواردة في الإعلان المشترك التاريخي الصادر عن البلدان النامية السبعة والسبعين والموقع في نهاية الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عُقدت في جنيف.

٣ - ونشير إلى أن أول بيانات مجموعة الـ ٧٧ على الإطلاق، تعهد موقعوه بدعم المساواة في النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي وبتعزيز مصالح العالم النامي وأعلنوا اتحادهم تحت راية المصالح المشتركة ووصفوا المجموعة بأنها "أداة لتوسيع مجال التعاون على الساحة الدولية ولكفالة إقامة العلاقات مع سائر دول العالم بما يحقق المنفعة المتبادلة".

٤ - ونشير أيضا إلى الاجتماع الوزاري الأول لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في مدينة الجزائر في الفترة من ١٠ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، وفيه اعتمد ميثاق الجزائر الذي أرسى مبادئ الوحدة والتكامل والتعاون والتضامن بين البلدان النامية وأكد تصميمها على السعي، فرادى أو جماعة، إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ - ونؤكد أن مجموعة الـ ٧٧ أتاحت لبلدان الجنوب التعبير عن مصالحها الاجتماعية والاقتصادية الجماعية والترويج لها وعززت قدرتها التفاوضية المشتركة في نطاق منظومة الأمم المتحدة، وننوه مع الارتياح بإنشاء المجموعة أمانة دائمة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك وفروعا في كل من جنيف ونيروبي وباريس وروما وفيينا علاوة على مجموعة الـ ٢٤ في واشنطن العاصمة وبتوسع نطاق عضويتها حتى أصبحت تضم الآن ١٣٣ دولة.

٦ - ونشير أيضا إلى نجاح مؤتمر القمة الأول للجنوب الذي عقدته مجموعة الـ ٧٧ والصين في هافانا في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠ ومؤتمر القمة الثاني للجنوب المعقود في الدوحة في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وهما المؤتمران اللذان رفعا مستوى تمثيل الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى مستوى رؤساء الدول والحكومات واعتمدا إعلانات وخطط هامة للعمل تسترشد بها مجموعتنا وتشكل الدعامة الأساسية لإقامة نظام عالمي جديد وبرنامجا للعمل تملك بلدان الجنوب زمام أموره بغية إنشاء نظام أكثر عدلاً وديمقراطية وإنصافا يعود بالفائدة على شعوبنا.

٧ - ونتعهد بمواصلة ما درجت عليه بلداننا من تشييدٍ لصرح التنمية الوطنية وتوحيدٍ للصف على المستوى الدولي لأجل إقامة نظام دولي عادل على صعيد الاقتصاد العالمي، يدعم البلدان النامية في تحقيق الأهداف التي نعتمدها والتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والعمالة الكاملة والعدالة الاجتماعية وتوفير السلع والخدمات الأساسية لشعوبنا وحماية البيئة والعيش في انسجام مع الطبيعة.

٨ - إننا نفخر بإرث مجموعة الـ ٧٧ والصين وبإنجازاتها الكبيرة على مدى الخمسين عاماً الماضية في مجال الذود عن مصالح البلدان النامية وتعزيزها، وهو ما زاد تدريجياً من قوة المجموعة وعظم نفوذها فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونتعهد باتخاذ هذه الركائز نقطة انطلاق لنا وبمواصلة إحراز التقدم على طريق إرساء نظام عالمي يتسم بالعدل والإنصاف ويسوده الاستقرار والسلام. ومن العلامات الفارقة على هذا الطريق اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد في عام ١٩٧٤ والإعلان المتعلق بالحق في التنمية في عام ١٩٨٦، وغيرهما الكثير من الإعلانات التاريخية التي تعترف باحتياجات ومصالح البلدان النامية وتتصدى لها والتي تتبوأ مكانة ذات أولوية قصوى.

٩ - ونؤمن بالتسوية السلمية للتراعات من خلال إقامة الحوار.

١٠ - ونلاحظ أيضاً، وقد مرت خمسة عقود من الإنجازات، أن أوجه قصور خطيرة لا تزال تعرقل الوفاء بأهداف مجموعتنا وأن بلداننا، فرادى وجماعة، تواجه الآن تحدياتٍ منها

المستمر ومنها المستجد، بما في ذلك تباطؤ الاقتصاد العالمي وتأثيره في بلداننا، والافتقار إلى الإجراءات وسبل المساءلة الملائمة على الصعيد النُظمي للتصدي لأسباب الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وآثارها وهو ما يهدد بتوالي دورات الأزمات.

١١ - ونلاحظ أيضا الثغرات القائمة في الكثير من بلداننا والتي تشوب المساعي الرامية إلى تلبية احتياجات شعوبنا في مجالات العمالة والغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم والإسكان والبنى الأساسية المادية والطاقة، علاوة على الأزمة البيئية التي تلوح في الأفق وتشمل آثار تغير المناخ الضارة بالبلدان النامية وتفاقم النقص في مياه الشرب وتراجع التنوع البيولوجي.

١٢ - ونؤكد أن الاختلال في الاقتصاد العالمي والافتقار إلى العدالة في هياكل ونواتج نُظْم التبادل التجاري والنُظْم المالية والنقدية والتكنولوجية عاملان أفضيا إلى تأسيس مجموعتنا. غير أن هذا الاختلال لا يزال سائدا بشكل أو بآخر، بل وتنجم عنه آثار أكثر إضرارا بالبلدان النامية. ولذلك، نتعهد بمواصلة وتكثيف جهودنا الهادفة إلى إقامة نظام دولي يتسم بالتراهة والعدالة والإنصاف يراعي تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية.

١٣ - ونشدد على أن الأساس المنطقي الذي قامت عليه مجموعتنا منذ خمسين عاماً لا يزال مواكبا لمجريات الأمور ومشروعاً بل إن مشروعيتها ازدادت الآن عما كانت عليه آنذاك. وإننا بناء على ذلك نعيد تكريس أنفسنا وبلداننا لتعزيز وتوسيع الجهود الحثيثة التي تبذلها مجموعة الـ ٧٧ والصين في جميع المجالات من أجل تحقيق مزيد من الإنجازات وتحسين حياة شعوبنا.

١٤ - ونؤكد أن القرن الحادي والعشرين هو أو أن هُوض بلدان الجنوب وشعوبه لتطوير اقتصاداتها ومجتمعاتها من أجل تحقيق الاحتياجات البشرية على نحو مستدام ومتوائم مع الطبيعة يحترم أمننا الأرض ونظمها الإيكولوجية. ونتفق على أن نتخذ قِيمنا وممارساتنا التقليدية التي تقوم على التضامن والتعاون من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة وترتكز إلى قوة شعوبنا نقطة انطلاق لتحقيق التقدم في بلداننا وفي ميدان التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٥ - ونشدد على أن أولوياتنا الرئيسية هي تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وخلق المزيد من الفرص للجميع، والحدّ من أوجه عدم المساواة، والارتقاء بمستويات المعيشة الأساسية، وتعزيز التنمية والإدماج الاجتماعيين العاديين؛ وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم في جملة أمور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتسهل في الوقت نفسه حفظ النظام الإيكولوجي وتجده واستعادته عافيته وصموده في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة.

١٦ - ونؤكد من جديد أن موطن القوة الرئيسي لمجموعة الـ ٧٧ كان ولا يزال وحدتها وتضامنها، ورؤيتها الخاصة بعلاقات متعددة الأطراف تتسم بالزاهة والعدالة والإنصاف، والتزام الدول الأعضاء فيها بتحقيق رفاه شعوب الجنوب علاوة على التزامنا بالتعاون الذي يتمخض عن منفعة متبادلة.

١٧ - ونشدد على أن كل بلد له الحق السيادي في أن يحدد أولوياته واستراتيجياته الإنمائية إذ ليس هناك نهج يقدم "حلاً واحداً يناسب الجميع". ونؤكد الحاجة إلى قواعد دولية تتيح للبلدان النامية الحيز والمرونة اللازمين في مجال السياسات العامة، فهما يرتبطان ارتباطاً مباشراً بالاستراتيجيات الإنمائية للحكومات الوطنية. ونشدد كذلك على ضرورة إتاحة الحيز اللازم لرسم السياسات العامة لتمكين بلداننا من صوغ استراتيجيات إنمائية تجسد المصالح الوطنية والاحتياجات المتباينة التي لا تُراعى دوماً عند وضع السياسات الاقتصادية الدولية في سياق عملية الدمج في الاقتصاد العالمي.

١٨ - إننا نعرب عن القلق إزاء الوضع الراهن للاقتصاد العالمي وحالة الحوكمة الاقتصادية العالمية والحاجة إلى تحقيق انتعاش قوي. ونعتقد أن العالم يواجه أسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ الكساد الكبير، كما أننا نشعر بالقلق البالغ من جراء الآثار السلبية الناجمة عن هذه الأزمة وخاصة في البلدان النامية. ونرى أن الأزمة سلطت الضوء على أوجه الضعف والاختلال النظامي التي تعترى الاقتصاد العالمي منذ أمد طويل، وكشفت نقائص الحوكمة الاقتصادية العالمية وافتقارها إلى الديمقراطية. ولا بد الآن من بذل محاولات جديدة لإرساء حوكمة اقتصادية سليمة على الصعيد العالمي، بمشاركة وتمثيل تامين للبلدان النامية في المناقشات وعمليات صنع القرار مع تمكينها من التعبير عن وجهات نظرها بحرية كاملة.

١٩ - ونسلم بالأهمية القصوى التي يصطبغ بها الحفاظ على أشكال الحماية الاجتماعية وتعزيز خلق فرص العمل حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية، ونلاحظ مع الارتياح النماذج المبشرة لسياسات أتاحت للبلدان الحد من الفقر وزادت من الاندماج الاجتماعي وخلقت فرص عمل جديدة ومحسنة في السنوات الأخيرة.

٢٠ - ونتابع بقلق زيادة تركُّز الثروات والدخول وتوزيعها غير المتكافئ في العالم اللذين أديا إلى إيجاد هوة عميقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. إن بلوغ عدم المساواة هذا المستوى أمر لا يمكن تبريره ولا ينبغي التسامح معه في عالم لا يزال الفقر يسوده وما برحت موارده تُستنزف ويبيته آخذة في التدهور. إننا ندعو إلى التحرك عالمياً للحد من أوجه عدم المساواة على جميع المستويات. ونتعهد أيضاً بالتصدي لانعدام المساواة في بلداننا.

٢١ - ونلاحظ مع القلق هيمنة الشركات الضخمة، وأغلبها من البلدان المتقدمة النمو، على الاقتصاد العالمي، وما لذلك من آثار سلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في بعض البلدان النامية، وخاصة فيما يتصل بالعراقيل التي يمكن أن تنتج عن هذا الأمر وتحول دون انضمام مشاريع جديدة إلى السوق العالمية. وندعو المجتمع الدولي، في هذا الصدد، إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي لهذه الآثار السلبية ولتشجيع المنافسة الدولية والوصول المتزايد إلى الأسواق لصالح البلدان النامية، بما يشمل وضع السياسات التي تعزز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية وإزالة عوائق التبادل التجاري التي تمنع إضافة القيمة للسلع في بلدان المنشأ، ومنها مثلاً الحد الأقصى للتعريفات الجمركية وزيادة التعريفات الجمركية، ويشمل كذلك بناء القدرات فيما يتصل بقانون المنافسة وأنظمة السياسات الضريبية والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢٢ - ونشدد على أن الشركات عبر الوطنية تقع على عاتقها مسؤولية احترام حقوق الإنسان كافة، وعليها أن تمتنع عن التسبب في وقوع كوارث بيئية وعن الإضرار برفاه الشعوب.

٢٣ - ونقر بما أحرز من تقدم في مجال التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، ونؤكد من جديد أهمية تقديم الدعم للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر من خلال تمكين الفقراء والسكان المستضعفين وتشجيع تنمية الزراعة المستدامة وكذلك العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، على أن تُستكمل تلك الجهود بسياسات اجتماعية فعالة تشمل عتبات دنيا للحماية الاجتماعية.

٢٤ - إننا نحترم مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي احتراماً تاماً، ولا سيما فيما يتعلق منها بالمساواة بين الدول، واحترام استقلالها وسيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ونؤكد أن تلك المبادئ والمقاصد تُستلهم في التزامنا الكامل بتعددية الأطراف وفي البحث عن نظام اقتصادي دولي أكثر عدلاً وإنصافاً يتيح الفرص لرفع مستويات معيشة شعوبنا.

٢٥ - وإننا وواعون تماماً بأن بعض البلدان النامية لا يزال، وقد مضت عقود على استقلاله السياسي، حبيس تبعيته الاقتصادية لهياكل الاقتصاد العالمي وتقلباته واعتماده على البلدان المتقدمة النمو وكيانها الاقتصادية. وهذه التبعية التي تعاني منها البلدان الفقيرة والضعيفة خصوصاً تحدّ من آفاق استقلالنا السياسي الحقيقي أيضاً. وإننا نتعهد لذلك بأن نوحّد جهودنا استكمالاً لمساعي تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وبأن نتجمع في إطار مجموعة الـ ٧٧ والصين وغيرها من منظمات الجنوب للمضي قدماً على هذا الدرب.

٢٦ - ونشير إلى قرارات مؤتمر القمة الثاني للجنوب المعقود في الدوحة (٢٠٠٥) التي توجب العمل على ضمان أن تُحترم بالكامل في البرامج والسياسات الموضوعة في سياق العولمة مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وخاصة عندما تتعلق بالمساواة فيما بين الدول واحترام استقلال الدول وسيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتشديد على أن تُستلهم هذه المبادئ والمقاصد في التزامنا الكامل بتعددية الأطراف وفي مساعي إرساء نظام اقتصادي دولي أكثر عدلاً وإنصافاً يتيح الفرص لرفع مستوى معيشة شعوبنا.

٢٧ - ونشير أيضاً إلى القرار الذي أُتخذ في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٧٧ والصين المعقود في الدوحة (٢٠٠٥) والقاضي بالعمل من أجل أعمال حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت أشكال الهيمنة الاستعمارية أو غيرها من أشكال الهيمنة الخارجية أو الاحتلال الأجنبي التي تخلف آثاراً سلبية في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وبدعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإنهاء استمرار الاحتلال الأجنبي، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٢٨ - ونؤكد من جديد أن الشعوب الأصلية لها الحق في الحفاظ على مؤسساتها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفريدة وتعزيزها، مع احتفاظها بحقوقها في المشاركة الكاملة، إذا اختارت ذلك، في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة. ونشدد في هذا الصدد على ضرورة احترام وحماية الهويات الثقافية للشعوب الأصلية ومعارفها وتقاليدها في بلداننا.

الجزء الثاني: التنمية في السياق الوطني

تُهج للتنمية المستدامة

٢٩ - إننا نؤكد ضرورة الاستمرار في تعميم مراعاة التنمية المستدامة على كل المستويات من خلال تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات المتبادلة بينها، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها جميعاً.

٣٠ - ونؤكد مرة أخرى أن لكل بلد نُهجه ورؤاه ونماذجه وأدواته المختلفة التي يعتمد عليها تبعاً لظروفه وأولوياته الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وهو هدفنا الأسمى (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة). ويعتمد بعض البلدان نُهجاً للعيش الكريم يُعتبر ضرباً من التنمية الكلية يهدف إلى تحقيق الاحتياجات المادية والثقافية والروحية للمجتمعات في إطار الانسجام مع الطبيعة.

٣١ - ونحن نسلم بأن الأرض ونُظُمها الإيكولوجية هي موطننا، وندرك أن تعزيز الانسجام مع الطبيعة والأرض أمر ضروري لتحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة، ونسلم أيضا بأن عبارة أمنا الأرض تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق يُقصد به كوكب الأرض ويجسد الترابط القائم بين البشر وغيرهم من الكائنات الحية والكوكب الذي نسكنه جميعا.

٣٢ - إننا نرحب بالاحتفال الذي أقيم في عام ٢٠١١. بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور الإعلان المتعلق بالحق في التنمية، وهو وثيقة تشكل معلما بارزا يرسخ حق البلدان النامية في العمل بما يحقق لها التنمية وحق الشعوب في المشاركة في التنمية والاستفادة منها.

٣٣ - وفي هذا السياق، نؤكد مجددا أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاه السكان والأفراد أجمعين على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها على نحو ما أقره الإعلان المتعلق بالحق في التنمية.

٣٤ - وكذلك نؤكد مجددا ما جاء في الإعلان من أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يجل لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما على نحو ما أقره الإعلان المتعلق بالحق في التنمية.

تحسين الممارسة الديمقراطية

٣٥ - إننا نعتبر الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها. ونؤكد مجددا أنه، في الوقت الذي تتقاسم فيه الديمقراطيات المختلفة سمات مشتركة، لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية، وهي لا تنتمي لأي بلد أو منطقة بعينها، وكذلك نشدد مرة أخرى على ضرورة إيلاء الاحترام الواجب لسيادة الدول ووحدها وسلامتها الإقليمية وحققها في تقرير المصير وعلى رفض أي محاولة لهدم النظام الدستوري والديمقراطي ذي الشرعية الذي أنشأته الشعوب.

٣٦ - وندعو إلى وضع حدّ لاستخدام وسائل الإعلام بأي شكل من الأشكال من شأنه أن ينشر معلوماتٍ مغلوبة ضد الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في تجاهل تام لمبادئ القانون الدولي.

٣٧ - ونعرب عن شديد استيائنا ورفضنا للملابسات السحب المفاجئ لتصاريح الطيران والمهبط الخاصة بطائرة الرئاسة التي كان يستقلها فخامة الرئيس إيفو موراليس أهما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ومرافقه في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٣. وتشكل هذه الملابس أعمالاً غير ودية وغير مبررة فضلاً عن تعريضها الرئيس موراليس لمخاطر جسيمة هددت سلامته. وإننا نعلن على الملأ تضامننا الواسع النطاق ونطالب بإيضاح هذه الملابس.

السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية والانتفاع بها

٣٨ - نؤكد أن الدول لها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، حق سيادي في استغلال مواردها تبعاً لسياساتها البيئية والإنمائية وعليها مسؤولية توجب كفالة الأثلحق الأنشطة المضطّعة بها في إطار ولايتها أو تحت سيطرتها ضرراً بيئياً دولياً أخرى أو مناطق تقع خارج نطاق ولايتها الوطنية.

٣٩ - كما نؤكد مجدداً أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثروتها ومواردها الطبيعية يجب أن يمارس بما يتفق مع تنميتها الوطنية ومع رفاه شعب الدولة المعنية.

٤٠ - ونحن، إذ نشدد على سيادة بلداننا وشعوبنا على ثروتها الطبيعية، ندرك أيضاً أن علينا واجب الحفاظ على هذه الموارد وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام وضمن الظروف المواتية التي تتيح للطبيعة والنظم الإيكولوجية إمكانية التجدد، بما يحقق صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة. ونسلم أيضاً بأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية طريقة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي مع الحدّ في الوقت نفسه من الفقر والتدهور البيئي.

٤١ - ونحيط علماً باتخاذ بعض البلدان قرارات بتأميم مواردها الطبيعية أو استعادة السيطرة عليها بغية الحصول على فوائد أكبر لشعوبها، وبخاصة الفقراء، وبغرض الاستثمار في التنويع الاقتصادي والتصنيع والبرامج الاجتماعية، ونحترم هذه القرارات.

٤٢ - ونحث على تقديم المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات إلى البلدان النامية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، دعماً لحصولها على أقصى قدر من المنافع الناشئة عن استخراج تلك الموارد واستخدامها تمثلياً مع مطلب التنمية المستدامة، وذلك مع مراعاة الممارسة الكاملة لحقوق بلداننا في السيادة على مواردها الطبيعية.

القضاء على الفقر

٤٣ - إننا ندرك أن الفقر امتهانٌ للكرامة الإنسانية ونؤكد أن استئصال شأفته هو التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم، ونولي للقضاء عليه الفقر أعلى مراتب الأولوية في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بغية تدعيم هذه المسألة بوسائل تنفيذ فعالة وناجعة وتقوية الشراكة العالمية من أجل التنمية وهي التي تنطوي على جملة أهداف أخرى منها تعزيز العمالة والعمل اللائق للجميع، وتحسين القدرة على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، والقضاء على الأمية والأمراض، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المتكاملة التي تتسم بالاتساق والتماسك.

٤٤ - ونعرب عن القلق البالغ إزاء القيود التي تعيق مكافحة الفقر الناجمة عن الأزمات، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وعن استمرار انعدام الأمن الغذائي، وعدم استقرار تدفقات رأس المال، والتقلب الشديد في أسعار السلع الأساسية، ومشاكل الحصول على الطاقة، والتحديات التي يطرحها تغير المناخ على البلدان النامية.

٤٥ - ونشدد كذلك على أن البلدان النامية يجب أن تكفل الملكية الوطنية لخططها الإنمائية لتمكين حكوماتها من القضاء على الفقر بصورة فعالة، وهو ما يستلزم الحفاظ على حيزها الخاص برسم السياسات العامة ودعمه بالتزام سياسي قوي إزاء الحد من الفقر. بما يتفق مع أولوياتها وظروفها الوطنية. وعلى هذا النحو، يجب على حكومات البلدان النامية أن تصوغ استراتيجيات التنمية الخاصة بها لمساعدة الفقراء من خلال السياسات والإجراءات التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تحقيق نمو اقتصادي قوي ومطرد وشامل للجميع، وإيلاء الأولوية لخلق فرص العمل ولا سيما لفائدة الشباب، وتحسين حصول الجميع على الخدمات الأساسية بأسعار معقولة، وتوفير نظام للحماية الاجتماعية جيد التصميم، وتمكين الأفراد من اغتنام الفرص الاقتصادية، واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة حماية البيئة.

٤٦ - ونشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي هي الصك الأكثر شمولا وعالمية في مجال مكافحة الفساد، ونسلم بضرورة الاستمرار في تشجيع التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها وضرورة تنفيذها تنفيذا تاما. ونقر أيضا بأن مكافحة الفساد على جميع المستويات أمرٌ له أولوية وبأن الفساد يشكل عائقا خطيرا أمام تعبئة الموارد وتوزيعها على نحو فعال ويجوّل الموارد بعيدا عن الأنشطة التي لا غنى عنها للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٤٧ - ونحيط علماً مع التقدير بالقيم المتوارثة والتقليدية لبعض شعوبنا، مثل مبادئ "لا تكن لصاً" و "لا تكن كذاباً" و "لا تكن كسولاً" التي يعتنقها شعب الأنديز، والتي

تسهم، وفقاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة، في الجهود الرامية إلى منع الفساد ومكافحته.

الحد من التفاوت

٤٨ - نؤكد أن مشكلة التفاوت باتت اليوم أكثر حدة من أي وقت مضى بسبب انتشار الثراء الفاحش بينما لا يزال هناك فقر وجوع، وهذه المشكلة تتفاقم لأسباب منها وجود أنماط غير مستدامة من الاستهلاك والإنتاج، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو. ونؤكد ضرورة تقاسم أية فوائد تجني من النمو الاقتصادي بإنصاف، وضرورة أن تعود هذه الفوائد بالنفع على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة في مجتمعاتنا، وبالتالي ندعو مرة أخرى إلى تضافر الجهود للحد من التفاوت على جميع المستويات.

٤٩ - ويساورنا قلق بالغ إزاء عدم كفاية التدابير المتخذة لتضييق الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وداخل البلدان، مما أسهم في عدة أمور منها زيادة حدة الفقر، وأثر سلبي في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة في البلدان النامية.

٥٠ - ونلاحظ أيضاً مع القلق أن ارتفاع مستويات التفاوت داخل البلدان وفيما بينها ما يزال يؤثر سلباً على جميع جوانب التنمية البشرية، ويعد ضاراً على وجه الخصوص للأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة والذين يتأثرون بأوجه تفاوت متداخلة. ولذلك نحث البلدان على اتخاذ إجراءات تشمل تقديم الدعم للتعاون الدولي من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التكافؤ في الحصول على الفرص والنواتج للمجتمع بكل مستوياته بما يتفق والسياسات الوطنية.

٥١ - ونذكر أن التنمية المستدامة تستتبع تغييراً في ترتيب الأولويات من توليد الثروة المادية إلى تلبية الاحتياجات البشرية في انسجام مع الطبيعة. وإن التوجه المفرط نحو الربح لا يحترم أمننا الأرض ولا يراعي الاحتياجات البشرية. وسيؤدي استمرار هذا النظام الجائر إلى المزيد من التفاوت.

النمو الاقتصادي المستدام والشامل

٥٢ - نؤكد أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل وعادل هو أمر ضروري لاستئصال الفقر وتوفير فرص العمل ورفع مستويات معيشة شعوبنا وتوليد إيرادات عامة لتمويل السياسات الاجتماعية. ونلاحظ أن الأدلة التاريخية تشير إلى أنه لم يوجد قط بلد حقق تحسينات مستمرة في مستويات المعيشة والتنمية البشرية دون تحقيق نمو اقتصادي مطرد. ومن

ثم نحث المجتمع الدولي والأمم المتحدة على مساعدة البلدان النامية على بلوغ معدلات عالية وملائمة من النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية ممتدة.

٥٣ - وندرك أيضاً أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وإن كان ضرورياً، ليس كافياً في حد ذاته. وندرك أنه يتعين أن يكون النمو الاقتصادي مطرداً وشاملاً للجميع، وذلك بإيجاد فرص للعمل وزيادة دخول الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، ولا سيما الفقراء وأشد الناس احتياجاً. وينبغي أيضاً أن يكون النمو الاقتصادي سليماً على المستويين البيئي والاجتماعي، ولتحقيق ذلك، تحتاج البلدان النامية إلى الدعم المالي والتكنولوجي من البلدان المتقدمة النمو، ضمن مصادر أخرى، بما يتفق والخطط الوطنية.

إيجاد فرص للعمل

٥٤ - نعرب عن رأي مفاده أن القدرة على إيجاد العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق ترتبط ارتباطاً جوهرياً بإحياء وتعزيز استراتيجيات التنمية المنتجة، وذلك عن طريق السياسات التمويلية والاستثمارية والتجارية الملائمة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد ضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة وتوظيف التمويل على نحو فعال من أجل تقديم دعم قوي للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. ونشدد أيضاً على الحاجة إلى المحافظة على الانسجام بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات إيجاد فرص العمل لضمان تحقيق نمو اقتصادي عالمي شامل للجميع وقادر على التكيف.

٥٥ - ونعرب عن القلق العميق إزاء استمرار ارتفاع مستويات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما في صفوف الشباب، ونؤكد التزامنا بالحد من البطالة من خلال تطبيق سياسات في مجالي التنمية والاقتصاد الكلي تقوم على العمالة الكثيفة. ونؤكد الحاجة إلى الشروع في عملية حكومية دولية، في إطار الأمم المتحدة، لإدراج مسألة عمالة الشباب وشواغل الشباب في العملية الحالية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونؤكد أيضاً أهمية تأمين سبل العيش الكريم للمزارعين في بلداننا.

٥٦ - ونؤكد الحاجة إلى الشروع في عملية حكومية دولية، في إطار الأمم المتحدة، لوضع استراتيجية عالمية بشأن تحسين مهارات العمل وإيجاد فرص عمل للشباب.

توفير الخدمات الأساسية لشعبنا

٥٧ - يساورنا القلق إزاء استمرار وجود فجوة كبيرة وآخذة في الاتساع بين فقراء العالم وأغنيائه لا تعزى إلى التفاوت في توزيع الدخل فحسب، إنما أيضاً إلى التفاوت في إمكانية الحصول على الموارد الأساسية والخدمات، مما يعرقل إيجاد فرص اقتصادية للجميع.

٥٨ - ونذكر أن للدولة دوراً أساسياً تضطلع به لكفالة توافر الخدمات الأساسية للجميع وللتصدي للتفاوت في توزيع هذه الخدمات وفي فرص الحصول عليها.

٥٩ - ونؤكد من جديد تصميمنا على العمل من أجل إعمال حق شعوبنا في الحصول على الخدمات الأساسية.

٦٠ - ونعيد تأكيد التزاماتنا فيما يتعلق بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، على أن يتم تطبيق وإعمال هذا الحق لمصلحة شعوبنا بشكل تدريجي في ظل الاحترام الكامل للسيادة الوطنية.

٦١ - ونهيب بالبلدان المانحة والمنظمات الدولية تقديم الموارد المالية وجهود بناء القدرات ونقل التكنولوجيا عن طريق المساعدة الدولية للبلدان النامية والتعاون معها بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى توفير مياه شرب وخدمات صرف صحي مأمونة ونظيفة وقرية إلى المتناول وميسورة الكلفة للجميع.

الحصول على الرعاية الصحية العامة والأدوية

٦٢ - نسلم بأن توفير تغطية صحية شاملة يعني إتاحة الفرصة لكل شخص للحصول، دون تمييز، على مجموعة من الخدمات الطبية الأساسية لتحسين الصحة والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل تلي الاحتياجات ويتم تحديدها بواسطة آليات وطنية، بالإضافة إلى الأدوية الجيدة النوعية والمأمونة والفعالة بأسعار معقولة، على أن يُكفل في الوقت نفسه ألا تنطوي هذه الخدمات على مشقة اقتصادية شديدة بالنسبة للمستخدمين، ولا سيما للأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة.

٦٣ - ونسلم أيضاً بأن العديد من البلدان النامية لا تمتلك الموارد المالية أو البشرية أو الهياكل الأساسية اللازمة لإعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. ولذلك، ندعو البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية المعنية إلى توفير ما يكفي من الموارد المالية والتكنولوجيا للبلدان النامية تكتملً لجهودها الرامية إلى وضع سياسات وتدابير لتطبيق التغطية الصحية الشاملة وتوفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع.

٦٤ - ونلاحظ مع بالغ القلق أن الأمراض غير المعدية قد أصبحت وباءاً ذا أبعاد عسيرة تقوض التنمية المستدامة في الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، نقر بفعالية تدابير مكافحة التبغ لتحسين الصحة. ونعيد تأكيد حق الدول الأعضاء في حماية الصحة العامة، ولا سيما في ضمان حصول الجميع على الأدوية، وتكنولوجيات التشخيص الطبي، بما في ذلك، عند

اللزوم، من خلال الاستفادة الكاملة من أوجه المرونة التي يتيحها إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وعلاقته بالصحة العامة.

٦٥ - ونشير إلى الفقرة ١٤٢ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أكد فيها رؤساء الدول والحكومات من جديد الحق في الاستفادة على الوجه الأكمل من الأحكام الواردة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وإلى إعلان الدوحة بشأن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وعلاقته بالصحة العامة، وإلى قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ المتعلق بتنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة، وإلى التعديل المقترح للمادة ٣١ من الاتفاق، بعد إتمام الإجراءات الرسمية لقبوله، وهو التعديل الذي يوفر أوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، وبصفة خاصة من أجل تعزيز إمكانية حصول الجميع على الخدمة الطبية والتشجيع على تقديم المساعدة للبلدان النامية في هذا الصدد. ونؤكد أهمية الاستفادة من أوجه المرونة التي يتيحها الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لتعزيز صحة الشعوب وإمكانية حصولها على الخدمة الطبية. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى أن تحترم احتراماً كاملاً حق البلدان النامية في الاستفادة الكاملة من أوجه المرونة في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وأن تمتنع عن اتخاذ إجراءات من قبيل التدابير التجارية التي تمنع البلدان النامية أو تثنيها عن ممارسة هذا الحق.

٦٦ - ونشعر بالقلق إزاء المشكلة المتفاقمة المتمثلة في مقاومة الميكروبات للعقاقير الحالية بما فيها تلك التي تعالج السل والملاريا، وما إلى ذلك. ونتيجة لهذا، تواجه أعداد متزايدة من المرضى، ولا سيما في البلدان النامية، احتمال الوفاة من أمراض يمكن الوقاية منها و/أو علاجها. ونحث السلطات والمنظمات الدولية المعنية بالصحة، لا سيما منظمة الصحة العالمية، على أن تتخذ إجراءات عاجلة وأن تعمل، عند الطلب، جنباً إلى جنب مع البلدان النامية التي لا تتوفر لها الموارد الكافية لمواجهة هذه المشكلة.

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

٦٧ - نذكر بأن الأمن الغذائي والتغذية هما عنصران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة، ونعرب عن القلق لأن بلدانا نامية باتت عرضة لعوامل من ضمنها الآثار السلبية لتغير المناخ، مما يشكل خطراً أكبر يهدد الأمن الغذائي.

٦٨ - ونؤكد من جديد أن الجوع يشكل انتهاكا لكرامة الإنسان، وندعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للقضاء عليه. ونؤكد من جديد أيضا حق كل إنسان في الحصول على طعام مأمون ومغذ، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع، ليكون قادرا على النماء والحفاظ على كامل قدراته الجسدية والعقلية. ونسلم أيضا بأن الأمن الغذائي والتغذية هما أمران أساسيان للتنمية المستدامة، وقد أصبحتا من التحديات العالمية الملحة، وكذلك نعيد في هذا الصدد تأكيد التزامنا بالأمن الغذائي المستدام وتوفير طعام كاف ومأمون ومغذ للأجيال الحالية والمقبلة، بما يتواءم مع مبادئ روما الخمسة من أجل أمن غذائي عالمي مستدام التي اعتمدت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بما في ذلك للأطفال دون الستين، ومن خلال استراتيجيات وطنية وإقليمية وعالمية للأمن الغذائي والتغذية، حسب الاقتضاء.

٦٩ - ونستذكر أن الإعانات وغيرها من الاختلالات السوقية الناجمة عن تصرفات البلدان المتقدمة النمو قد أثرت تأثيرا بالغا في القطاع الزراعي للبلدان النامية، لتحد بذلك من قدرة هذا القطاع الرئيسي على الإسهام بقدر كبير في القضاء على الفقر، وفي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وتحقيق التنمية والأمن الغذائي والتنمية الريفية بشكل منصف ومستدام. وندعو إلى الإلغاء الفوري لجميع أشكال الإعانات الزراعية ولغيرها من التدابير المتسببة في اختلالات السوق التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو غير الممتثلة لقواعد منظمة التجارة العالمية. ونحث البلدان المتقدمة النمو على أن تبدي ما يلزم من المرونة والإرادة السياسية لمعالجة هذه الشواغل الأساسية للبلدان النامية بشكل واف في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية.

٧٠ - ونؤكد مجددا التزامنا بإبرام اتفاق متعدد الأطراف بشأن ضوابط تقديم الإعانات إلى مصائد الأسماك، بحيث تكفل هذه الضوابط إنفاذ خطة الدوحة الإنمائية التي أعدتها منظمة التجارة العالمية وتكفل إنفاذ التكاليف الواردة في إعلان هونغ كونغ الوزاري بغرض تشديد الضوابط المفروضة على الإعانات التي تقدم إلى قطاع مصائد الأسماك، بسبل من بينها حظر أشكال معينة من الإعانات التي تفضي إلى إيجاد طاقات زائدة عن الحاجة وإلى ممارسة الصيد المفرط، مع تسليمنا بأن مسألة منح البلدان النامية وأقل البلدان نموا معاملة خاصة وتفضيلية وملائمة وفعالة يجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بإعانات مصائد الأسماك، وذلك نظرا لأهمية هذا القطاع لتمكين هذه البلدان من تنفيذ أولوياتها الإنمائية والحد من الفقر ومعالجة شواغلها المتعلقة بسبل كسب الرزق والأمن الغذائي.

٧١ - ونشدد على ضرورة تعزيز قدرة بلداننا على ضمان تلبية احتياجات شعوبنا الغذائية وتحسين تغذيتها من خلال تشجيع ما تَبَّعه في إنتاج الغذاء من ممارسات ثقافية وبيئية، ولا سيما عن طريق التعاون الدولي.

٧٢ - ونشدد على أن هناك ضرورة ملحة لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى حل مشاكل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية الدولية. ونطالب بتوفير موارد مستمرة لتمويل جهود تعزيز الإنتاج الغذائي العالمي وزيادة الاستثمارات المحددة الوجهة التي تخدم هذه الجهود، وندعو إلى توفير موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر من أجل تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.

٧٣ - ونشدد كذلك على ضرورة تعزيز القطاع الزراعي في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأدوات تنفيذها من أجل تحقيق الأمن الغذائي، مع تأكيدنا على أهمية إدماج معارف وممارسات وتكنولوجيات الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية والمزارعين الصغار والمتوسطين في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

٧٤ - ونرحب باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٧٧/٦٨ بشأن الحق في الغذاء والقرار ٢٣٣/٦٨ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية. ونرحب أيضاً بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، الذي تشترك في تنظيمه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مع منظمة الصحة العالمية، والذي سيعقد في مقر الأولى في روما في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والذي يهدف إلى إقرار إطار لسياسات التغذية لتطبيقه على مدى العقود المقبلة وتحديد أولويات التعاون الدولي في مجال التغذية في الأجلين القصير والمتوسط.

٧٥ - ونرحب بقرار مدير عام منظمة الأغذية والزراعة تسمية فخامة السيد خوان إييو موراليس إيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسيدة نادين هيريديا ألكون، عقيلة رئيس جمهورية بيرو، سفيرين خاصين للكينوا لسنة ثانية، اعترافاً بدورهما القيادي وبما أبدياه من التزام في مكافحة الجوع وسوء التغذية وتقديراً لجهود حكومتي بوليفيا وبيرو في تعريف العالم بفوائد نبات الكينوا وجودته كمصدر غذائي لشعوب الأنديز.

٧٦ - ونؤكد من جديد أن أهمية نبات الكينوا على صعيد التنوع البيولوجي وقيمتها الغذائية يكسبانه أهمية جوهرية في توفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية والقضاء على الفقر، وفي الترويج لما تتمتع به شعوب الأنديز الأصلية من معارف تقليدية تسهم في توفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية والقضاء على الفقر، وفي تعميق الوعي بإسهامات هذه الشعوب في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وفي نشر الممارسات السليمة المتعلقة بالتنفيذ.

٧٧ - وندعو إلى تهيئة الظروف لخلق فرص اقتصادية يستفيد منها صغار المزارعين والأسر العاملة في الزراعة والفلاحون والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وإلى إيجاد خيارات لإقامة قنوات تصلهم بالمستهلكين، وذلك في إطار الاستراتيجيات الوطنية لإعمال الحق في الغذاء.

٧٨ - ونُسلم بالدور الإيجابي الذي يؤديه كل من صغار المزارعين والأسر العاملة في الزراعة، بما في ذلك النساء والتعاونيات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية، والذي تؤديه معارف هؤلاء وممارساتهم في الحفاظ على البذور والتنوع البيولوجي الزراعي والتنوع البيولوجي باعتبار هذه أموراً مرتبطة بإنتاج الغذاء لأجيال الحاضر والمستقبل وفي استغلال هذه الأمور على نحو مستدام.

٧٩ - ونشدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للتقلبات الحادة في أسعار الأغذية، بما فيها الأسباب الهيكلية لهذه الظاهرة، على جميع المستويات، وضرورة إدارة المخاطر المرتبطة بالتقلبات الحادة في أسعار السلع الأساسية الزراعية وآثارها على أوضاع الأمن الغذائي والتغذية في العالم وعلى صغار المزارعين وفقراء الحضر.

٨٠ - وندعو إلى إعطاء مسائل التنمية، بما فيها مسألة الأمن الغذائي، الأولوية في جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية وفقاً لخطة الدوحة الإنمائية. وندعو إلى تعزيز سبل كسب الرزق المتاحة لصغار المزارعين وتعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية. ونحث، في هذا السياق، الدول الأعضاء في المنظمة على القيام في أقرب وقت ممكن باعتماد حل دائم لمسألة الاحتفاظ بالمخزونات العامة وعلاقتها بالأمن الغذائي في البلدان النامية، على النحو الذي أيده القرار الوزاري للمنظمة الذي أُتخذ في بالي في عام ٢٠١٣.

الزراعة الأسرية المستدامة

٨١ - نُعلن أن المزارع الأسرية والمزارع الصغيرة تمثل دعامة هامة من دعائم الإنتاج الغذائي المستدام الذي يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٢٢)؛ وأنه ينبغي في هذا الإطار دعم الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالزراعة الأسرية المستدامة، مع الاستفادة مما لدى المشتغلين بهذه الأنشطة من معارف تقليدية لتحسين أوضاعهم وتنميتهم، ولا سيما من خلال تعزيز فرص حصولهم على الخدمات المالية والموارد الإنتاجية والمدخلات الزراعية كالأرض الزراعية والبذور والتكنولوجيات الملائمة ووسائل النقل والمعلومات.

٨٢ - وسنساعد على اتخاذ ما يلزم من الإجراءات الشاملة التي يكمل بعضها بعضاً على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك وسبل الوصول، وذلك استناداً

إلى عمليات متكاملة ومتعددة القطاعات وتشاركية للتخطيط، مع إعادة تقييم الزراعة الأسرية المستدامة وتعزيزها، وكذلك الحال بالنسبة إلى صغار المزارعين وأبناء الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي.

التصنيع والهياكل الأساسية

٨٣ - نوكد أن تحقيق التنمية الصناعية وزيادة القيمة المضافة، في ظل تأدية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأدوارها، يشكلان جزءا من مجموعة العناصر الرئيسية التي تساعد البلدان النامية على الارتقاء بمستواها الإنمائي بطريقة مستدامة، وذلك لأن تحول هذه البلدان إلى التصنيع يمكنه أن يرفع إنتاجية عمالتها ويزيد فرص العمل بها ويرتقي بالمهارات، ويمكنه أيضا أن ينقل الآثار الإيجابية إلى باقي قطاعات الاقتصاد. لذلك، فإننا نحث البلدان المتقدمة النمو على أن تساعد البلدان النامية في تعظيم دور التصنيع في استراتيجياتها وسياساتها الإنمائية وفي تعزيز التنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع بطريقة تتماشى مع مصالحها الوطنية.

٨٤ - ونشير إلى أن العديد من البلدان النامية لا يزال يفرض في الاعتماد على السلع الأساسية، وأنه ينبغي لهذه البلدان أن تدرس تطبيق استراتيجيات لتنويع صناعاتها، بسبل من بينها تطوير القدرات الإنتاجية التي تُؤدّد القيمة المضافة.

٨٥ - ونهيب بالمنظمات الدولية المعنية ونطلب إلى آليات التعاون الدولي أن تزوّد البلدان النامية بالمساعدة المناسبة، بسبل مختلفة من بينها نقل التكنولوجيا، لإكساب هذه البلدان القدرة على تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات التصنيعية التي تتماشى مع أولوياتها الوطنية.

٨٦ - وندعو إلى التزام النظام التجاري الدولي باحترام وتعزيز الحيز السياساتي المتاح للبلدان النامية لتشجيع وزيادة حجم تنميتها الصناعية ولتصميم استراتيجياتنا الصناعية وتنفيذها. وندعو في هذا الصدد إلى مراجعة جميع قواعد النظام التجاري العالمي التي تؤثر في الحيز السياساتي المتاح للبلدان النامية.

٨٧ - ونؤكد أن تطوير الهياكل الأساسية التي يعوّل عليها والميسورة التكلفة، وتحقيق الترابط الإقليمي عبر مختلف قنواته الملائمة التي تيسرها العلوم والتكنولوجيات والابتكارات، بما في ذلك النقل والطرق والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى جانب التشجيع على فتح الأسواق بشكل أكبر أمام صادرات البلدان النامية، كلها أمور أساسية لتحسين نوعية حياة شعوبنا وتحقيق التنمية المستدامة في بلداننا.

٨٨ - ونحث في هذا الصدد البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية على أن تقدم، في إطار الالتزامات المتفق عليها دولياً، المساعدات المالية التي تحتاجها البلدان النامية من أجل نقل

التكنولوجيات التي يعوّل عليها والميسورة التكلفة، وأن تعزز تنمية القدرات في هذه البلدان، مع أخذ أولوياتها الوطنية بعين الاعتبار.

٨٩ - ونحث البلدان المتقدمة النمو على تقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية من أجل تمكين بلداننا من التحول إلى التصنيع وتطوير هياكلنا الأساسية بأساليب مستدامة بيئياً.

٩٠ - ونشدد في هذا الصدد على أهمية توفير المساعدة التقنية لعمليات التنمية الصناعية في الدول الأعضاء لمعاونتها على اعتماد أنماط إنتاجية واستهلاكية مستدامة أنظف تعتمد على الموارد المتاحة وتحقق الكفاءة في استخدام الطاقة، بما في ذلك اعتماد التكنولوجيات الأنظف من بين التكنولوجيات المعتمدة على الوقود الأحفوري.

٩١ - ونرحب بمبادرة دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوصفها رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، بتنظيم اجتماع لوزراء دول المجموعة المعنيين بالتصنيع ومكافئاته سيعقد في تاريخاً بدولة بوليفيا المتعددة القوميات في آب/أغسطس ٢٠١٤ من أجل مناقشة مسألة حوكمة الموارد الطبيعية والتصنيع، وذلك بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٩٢ - ونرحب بالإعلان المعنون "إعلان ليما: نحو تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة" الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في دورته الخامسة عشرة التي عقدت في ليما، بيرو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، باعتباره خطوة هامة في مساعيها المشتركة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

إشراك المرأة في التنمية

٩٣ - نشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو ٢٠٠٠، ونعيد تأكيد دور المرأة الحيوي في جميع مجالات التنمية المستدامة وضرورة منحها فرصاً كاملة ومتكافئة مع فرص الرجل للمشاركة في هذه المجالات والاضطلاع بدور قيادي فيها، ونقرر أن يعجل كل منا بالوفاء بالتزاماته في هذا الصدد على النحو الوارد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وجدول أعمال القرن ٢١، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وإعلان الأمم المتحدة للألفية، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤.

٩٤ - ونُسَلِّم أيضاً بأن إمكانات المرأة لم تُستغل حتى الآن استغلالاً كاملاً في تنفيذ أنشطة التنمية المستدامة والإسهام في تحقيقها والانتفاع بنتائجها، سواء بوصفها قائدة أو مشاركة أو

محفزة للتغيير. ونؤيد إعطاء الأولوية لتدابير تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في جميع المجالات في مجتمعاتنا. ونعقد العزم على تمكين النساء والفتيات من استغلال قدراتهن كمحفزات للتنمية المستدامة من خلال تدابير عديدة، ونتعهد بتهيئة البيئة المؤاتية لتحسين أوضاع المرأة والفتاة في كل مكان، وخصوصا في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية وبين الشعوب الأصلية والأقليات العرقية.

٩٥ - ونلتزم بكفالة تمتع المرأة بحقوق وفرص متساوية مع الرجل في عمليات اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وتخصيص الموارد، وبكفالة تساوي المرأة مع الرجل في الحقوق المتعلقة بالموارد الاقتصادية، وبكفالة استفادتها من الخدمات التعليمية والمالية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأسواق والمساعدة القانونية وغيرها من الخدمات الأساسية، بما فيها خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك وسائل تنظيم الأسرة الحديثة المأمونة والفعالة والمقبولة وغير المكلفة.

٩٦ - ونشير إلى الالتزام الملقى على عاتق كل منا بموجب قرار الجمعية العامة ١٤٣/٦١ والقرارات الأخرى المتعلقة بهذه المسألة، ونسلم بأن العنف ضد المرأة يشكل انتهاكا جسيما لجميع حقوقها الإنسانية، ونتفق بالتالي على اتخاذ إجراءات للقضاء على جميع أشكال العنف ضدها، بما في ذلك جرائم قتل النساء والفتيات وممارسات التمييز ضدهن، على أن تتم هذه الإجراءات في إطار نهج أكثر انتظاما وشمولا، إلى جانب كونه مستداما ومتعدد القطاعات، تدعمه وتيسره بشكل واف آليات مؤسسية وتمويلية قوية، وذلك من خلال خطط العمل الوطنية، بما فيها الخطط المدعومة بالتعاون الدولي، وكذلك الخطط الإنمائية الوطنية إذا لزم الأمر، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر والنهج القائمة على البرامج والنهج القطاعية الشاملة.

٩٧ - ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل سويا على إدماج المنظور الجنساني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٨ - نحث على التصدي لما تبقى من تحديات حسام فيما يتصل بالنساء والفتيات باتباع نهج شامل يحدث تحولا في حياتهن وندعو إلى إدراج هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ضمن أهداف التنمية المستدامة باعتباره هدفا قائما بذاته وإدماجه في غايات تُنفذ بسياسات تحقق صالح الجميع وتهدف إلى قهر الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا.

الشعوب الأصلية

٩٩ - نحث على بذل الجهود من أجل أعمال حقوق الشعوب الأصلية في أراضيها ومواردها الطبيعية، وهويتها وثقافتها، وفقاً للتشريعات الوطنية. ونؤكد من جديد تعهداتنا بالوفاء بالتزاماتنا القانونية بما يشمل عند الاقتضاء، اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ والوفاء كذلك بالتزامنا بتعزيز تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

١٠٠ - ونؤكد من جديد قيمة وتنوع الثقافات وأشكال التنظيم الاجتماعي للشعوب الأصلية ومعارفها العلمية التقليدية الكلية وابتكاراتها وممارساتها التي تؤدي دوراً هاماً في تعزيز سبل رزق للسكان المحليين وكفالة الأمن الغذائي والتصدي لتغير المناخ.

١٠١ - ونشدد على أهمية الشعوب الأصلية في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية ودورها البالغ الأهمية في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ببلداننا مع تدعيم الرؤى والقيم المحلية التي يشار إليها بوصفها الرؤى الكلية لأمننا الأرض.

١٠٢ - ونؤكد من جديد أهمية دور العمل الجماعي والجهود التي تبذلها مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في المحافظة على التنوع البيولوجي، بالنظر إلى دورها الحاسم في الإشراف على الموارد الطبيعية المتجددة والإدارة المستدامة لها.

١٠٣ - ونرى أن تخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه أمران مرهونان بالسياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة، مع إيلاء اعتبار خاص لمجتمعات الشعوب الأصلية والجماعات المحلية ونظم معارفها وممارساتها التقليدية، بما في ذلك رؤيتها الكلية للجماعة والبيئة باعتبار ذلك وسيلة رئيسية للتكيف مع تغير المناخ.

١٠٤ - وندعو إلى تعزيز الحوار العلمي بين القائمين على نظم المعارف التقليدية ونظم معارف الشعوب الأصلية من جانب والدوائر المعنية بالعلوم الحديثة من جانب آخر في سياق المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وفي سياق الإطار المفاهيمي "للعيش الكريم في توازن وانسجام مع أمننا الأرض" الذي أقره المنبر.

١٠٥ - ونرحب بعقد الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة الذي سيطلق عليه "المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية" والمقرر عقده في نيويورك في ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بهدف تبادل الرؤى الثاقبة بشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والاطلاع على أفضل الممارسات في هذا الصدد. وينبغي أن تساهم الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر العملية المنحى في أعمال حقوق الشعوب

الأصلية والعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الإعلان، وبلوغ جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

١٠٦ - ونحيط علماً بالإعلان الخاص المتعلق بورق الكوكا الذي أصدره رؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في هافانا، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ والذي اعترف بأهمية الحفاظ على الممارسات الثقافية والتقليدية للشعوب الأصلية في سياق احترام جميع حقوقها الإنسانية والأساسية وفقاً للصكوك الدولية ذات الصلة. وفي هذا السياق، يعترف رؤساء الدول والحكومات بمضغ أوراق الكوكا (أكوليكو أو تشاكتشادو) بوصفه مظهراً من المظاهر الثقافية المتوارثة عن الأجداد لشعب منطقة الأنديز يجب أن يحترمه المجتمع الدولي، ويعرب عن اهتمامه بمعرفة نتائج البحوث العلمية التي أجرتها معاهد وجامعات مرموقة في المجتمع الدولي بشأن خصائص أوراق الكوكا.

الجزء الثالث: التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٠٧ - نعيد التأكيد على وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومن ثم نسلم بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب واختلاف تاريخه وخصائصه، ونؤكد من جديد رؤيتنا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مظهراً من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب يسهم في رفاهها الوطني واعتمادها على الذات وطبياً وجمعياً وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم، فبلدان الجنوب هي التي ينبغي أن تحدد معالم وبرنامج التعاون فيما بينها وأن تواصل الاسترشاد في ذلك بمبادئ احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها والاستقلالية والمساواة وعدم فرض الشروط وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة.

١٠٨ - ونؤكد من جديد أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب خاصة في البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة، ونكرر الإعراب عن دعمنا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفته استراتيجية لدعم جهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية وأيضاً كوسيلة لتعزيز مشاركة تلك البلدان في الاقتصاد العالمي. ونكرر الإعراب عن موقف المجموعة الذي مفاده أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمل للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه؛ ونؤكد مجدداً أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل مسعى جماعياً للبلدان النامية يستند إلى مبدأ التضامن وإلى مُسَلِّمات وظروف وأهداف يختص بها السياق التاريخي والسياسي للبلدان

النامية واحتياجاتها وتطلعاتها، وعلى هذا فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستحق أن يُعزَّز بطريقة خاصة به تكون مستقلة وقائمة بذاتها على نحو ما أعيد تأكيده في وثيقة نيروبي الحثامية. وفي هذا السياق، نشدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج التعاون بينها يجب أن يتمّ بدفع من بلدان الجنوب. ومن ثم، يتطلب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، البالغ الأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية، رؤية طويلة الأجل وترتيباً مؤسسياً عالمياً على النحو المتوخى في قمة الجنوب الثانية.

١٠٩ - ونرحب بالاجتماع الذي عقده الفريق الرفيع المستوى للشخصيات البارزة في الجنوب في ناتادولا، فيجي، خلال الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٣، وفقاً للولاية ذات الصلة التي أوكلتها له قمة الجنوب الثانية. ونرحب باستنتاجات وتوصيات الفريق بشأن الآفاق المستقبلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها تمثل إسهاماً مهماً في مواصلة تطوير منهاج عمل تنمية بلدان الجنوب. ونكرر التأكيد على إطار ومبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب كما أقرها لأول مرة وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي الثاني والثلاثون المعقود في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والتي استخدمها الفريق كأساس لمناقشاته.

١١٠ - ونرحب باحتتام الجولة الثالثة للنظام العالمي للأفضليات التجارية، وهو أداة لتشجيع وتعزيز التكامل التجاري فيما بين بلدان الجنوب، وندعو إلى مشاركة المزيد من البلدان النامية في النظام آنف الذكر.

١١١ - ونحيط علماً ونرحب أيضاً بالزيادة في مبادرات التعاون الإقليمي التي تجسد بشكل ملموس التعاون والتكامل فيما بين بلدان الجنوب في مختلف المجالات من قبيل المالية والأعمال المصرفية، والتجارة والرعاية الصحية وإنتاج الأغذية. ويحدونا الأمل في ألا تقتصر الاستفادة من هذه المبادرات على المشاركين في البرامج الإقليمية فحسب بل وأن تشمل أيضاً البلدان النامية الأخرى. وندعو إلى الاضطلاع بمبادرات أخرى في المستقبل وإيجاد طرق ملموسة يمكن أن تستعين بها البلدان النامية في تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بحيث تنتشر مبادرات التعاون هذه التي تضطلع بها بلدان الجنوب.

١١٢ - ونشجع بلداننا على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بتكافؤ فرص حصول الجميع على الخدمات الأساسية.

١١٣ - ونشدد على أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة للجمعية العامة هي الهيئة المركزية المتعددة الأطراف لتقرير السياسات في منظومة الأمم المتحدة المختصة باستعراض وتقييم التقدم المحرز على النطاق العالمي وعلى نطاق المنظومة في

بمجال التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب ودعمه، بما في ذلك التعاون الثلاثي، وتقديم التوجيه العام فيما يتعلق بالتوجهات في المستقبل.

١١٤ - ونشدد أيضا على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه عنصرا هاما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، ليس بديلاً عن التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، وإنما مكملاً له، ويجب أن تكون بلدان الجنوب هي التي تحدد برنامجه. ونؤيد إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياسات صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة وإطارها الاستراتيجي وتعزيز هذا التعاون عن طريق توفير موارد إضافية على نطاق المنظومة، بما في ذلك من خلال الموارد المالية والبشرية المقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاعتراف بأن المكتب الذي يستضيفه حالياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشكل كيانا منفصلاً ذا طابع قانوني متميز يعهد إليه بالتنسيق على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز وتيسير المبادرات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية.

١١٥ - وفي هذا الصدد، نطلب إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات أكثر اتساماً بالطابع الرسمي ومعززة بقدر أكبر تتبع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تشجيع تقديم الدعم المشترك إلى مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلاً عن تبادل المعلومات بشأن الأنشطة الإنمائية والنتائج التي حققتها مختلف الصناديق والوكالات والمنظمات، دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١١٦ - وندعو أيضاً جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز نقل التكنولوجيات من البلدان المتقدمة النمو لصالح البلدان النامية من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، ونشجع أيضاً في هذا السياق، عندما يكون ذلك ممكناً، التعاون التكنولوجي فيما بين بلدان الجنوب.

١١٧ - وندعو أيضاً بالدور الذي يضطلع به مركز الجنوب في دعم مجموعة الـ ٧٧. وندعو أعضاء المجموعة إلى مواصلة تقديم الدعم للمركز، وندعو المركز إلى توسيع نطاق أنشطته لصالح البلدان النامية. ونشجع منظمات البلدان النامية، بما في ذلك مركز الجنوب، على طرح أفكار واقتراح خطط عمل لمواصلة تفعيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الجزء الرابع: التحديات العالمية

الشراكة العالمية من أجل التنمية

١١٨ - نشدد على الحاجة إلى التزام جديد وأقوى من جانب البلدان المتقدمة النمو إزاء التعاون الدولي بهدف دعم تلبية التطلعات الإنمائية للبلدان النامية. وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية، تم الالتزام بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، مما يشكل البعد المتعلق بالتعاون الدولي من إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإننا نلاحظ مع القلق الضعف الملحوظ في إقامة الشراكة العالمية من أجل التنمية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الأمر الذي ساهم في عدم إنجاز العديد من الأهداف والغايات. ومن ثم ندعو إلى تنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية على نحو عاجل لسد الثغرات التي حددت في تقارير فرقة العمل المعنية برصد ثغرات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٩ - وندعو أيضا قادة البلدان المتقدمة النمو إلى الموافقة على بدء مرحلة جديدة من التعاون الدولي والالتزام بها، من خلال شراكة عالمية معززة وموسعة من أجل التنمية ينبغي أن تشكل واسطة العقد والركيزة الأساسية لأهداف التنمية المستدامة ولجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على حد سواء. وينبغي أن تشمل هذه الشراكة العالمية المعززة المسائل المتعلقة بتوفير الموارد المالية للبلدان النامية، ومسائل المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، وزيادة مشاركة البلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المساعدة الإنمائية الرسمية

١٢٠ - نؤكد مجدداً أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال المصدر الرئيسي للتمويل الدولي بالنسبة للعديد من البلدان النامية، ولا تزال تشكل حافزا أساسيا من حوافز التنمية، وتيسر تحقيق أهداف التنمية الوطنية، بما في ذلك المهام غير المنجزة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفقا للفقرة ٢٤٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبوا إليه".

١٢١ - ونشدد على أن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تفي بالتزاماتها القائمة فيما يختص بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وبالأهداف المحددة في ميثاق تشمل إعلان الأمم المتحدة بشأن لألفية، وتوافق آراء مونتريري، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وفي سائر المنتديات ذات الصلة، وأن ترفع مستوى تلك

الالتزامات. ويشكل تعزيز تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية وإمكانية التنبؤ بها واستدامتها شروطاً أساسية لمواجهة التحديات الإنمائية الاعتيادية، فضلاً عن التحديات الجديدة والناشئة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. ونشير بهذا الصدد إلى التعهد الذي قطعه البلدان المتقدمة النمو في الاجتماع المعقود في غلن إيغلز بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ولكنها لم تف به.

١٢٢ - ونحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح البلدان النامية، فضلاً عن هدف تخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نمواً، وزيادة النسبة المستهدفة إلى ١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء عدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٢٣ - ولا يجوز اتخاذ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كذريعة لتهرب البلدان المتقدمة النمو من الوفاء بالتزاماتها بتقديم المعونة ومن التعهد بمزيد من الالتزامات. وتتطلب الاستجابة الفعالة للأزمة الاقتصادية التنفيذ السريع للالتزامات الحالية بتقديم المعونة، كما تستتبع ضرورة عاجلة لا مهرب منها بأن تفي الجهات المانحة بهذه الالتزامات. ولذلك ندعو البلدان المتقدمة النمو مجتمعاً إلى الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، ورفع مستوياتها عموماً، مع مراعاة ما تحتاج إليه البلدان النامية من موارد مالية جديد إضافية تتميز بالغرارة وبدرجة كبيرة من الاستدامة، من أجل تنفيذ طائفة واسعة من الأنشطة الإنمائية.

١٢٤ - ونشدد على الحاجة إلى كفالة توفير دعم مالي جديد وإضافي للبلدان النامية كوسيلة أساسية لتنفيذ الأنشطة الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة المعتمزم وضعها قريباً. وينبغي توفير المساعدة المالية دون شروط، نظراً لضرورة تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية تحت قيادة البلدان المعنية وبأسلوب يراعي ظروفها واحتياجاتها وأولوياتها الخاصة. وينبغي أن تستند المساعدة إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وأن تتمحور حول التعاون بين الشمال والجنوب، وأن يكملها على نحو مُجدٍ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٢٥ - ونشدد على أن المساعدة الإنمائية الرسمية مصدر رئيسي لتمويل التنمية في البلدان النامية، ينبغي استخدامه وفقاً لأولوياتها الإنمائية الوطنية وبدون شروط؛ ونعرب عن قلقنا العميق إزاء محاولة البلدان المانحة إعادة تحديد معالم المساعدة الإنمائية الرسمية خارج منتديات الأمم المتحدة، بإدراج مصادر تمويل أخرى لا تمت بصلة إلى التنمية في البلدان النامية، وذلك

بهدف إخفاء الانخفاض في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، دون الاستناد إلى الالتزامات المتفق عليها للبلدان المتقدمة النمو، التي لا تزال تنتظر التنفيذ.

الدين الخارجي

١٢٦ - يتتابنا القلق إزاء وقع الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصادات عدد متزايد من البلدان النامية، ومن زيادة تعرض بعض البلدان لمشاكل جديدة، أو حتى لأزمات، من جراء الدين الخارجي. ولذا فإن التصدي لمشاكل الدين الخارجي للبلدان النامية يشكل جزءاً هاماً من التعاون الدولي ومن الشراكة العالمية المعززة من أجل التنمية.

١٢٧ - ونحن نرى أن أزمات الديون تميل إلى أن تكون مكلفة وتسبب تقلبات، وعادة ما تتبعها تخفيضات كبيرة في النفقات العامة وانخفاض في النمو الاقتصادي والعمالة. وتؤثر هذه الأزمات على البلدان النامية تأثيراً أعمق، فترك البلدان النامية المثقلة بالديون عاجزة عن العودة إلى مسار النمو دون مساعدة دولية. ونسلم بأهمية تخفيف عبء الديون، بما في ذلك إجراءات إلغاء الديون وإعادة هيكلتها والتوقف مؤقتاً عن تسديدها والتدقيق في الديون. وينبغي أن يكون تحديد القدرة الحقيقية على الدفع عنصراً أساسياً من عمليات إعادة هيكلة الديون، بحيث لا تؤثر سلباً في النمو الاقتصادي وفي إنجاز ما تبقى من المهام المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونؤكد من جديد في هذا الصدد الحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي بدراسة خيارات وضع آلية لتسوية الديون الدولية تكون فعالة وعادلة ودائمة ومستقلة، وندعو جميع البلدان إلى تعزيز المناقشات داخل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل المناسبة والمشاركة فيها تحقيقاً لذلك الهدف.

١٢٨ - ونشير أيضاً إلى أن إدارة الديون السيادية لم تنزل مسألة ذات أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية خلال العقود الماضية وفي السنوات الأخيرة. وقد برز شاغل جديد في الآونة الأخيرة بخصوص أنشطة صناديق الاستثمار الانتهازية. وقد أظهرت أمثلة حديثة من أنشطة صناديق الاستثمار الانتهازية، عُرضت على المحاكم الدولية، طبيعتها الموهلة في المضاربة. وتشكل هذه الصناديق خطراً على جميع عمليات إعادة هيكلة الديون في المستقبل، سواء لصالح البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو. ولذلك نشدد على أهمية عدم السماح لصناديق الاستثمار الانتهازية بشل ما تبذله البلدان النامية من جهود لإعادة هيكلة ديونها، وأن هذه الصناديق ينبغي ألا تُلغى حقوق الدول في حماية شعوبها وفقاً للقانون الدولي.

١٢٩ - ونُعرِب عن قلقنا الشديد إزاء الزيادة الكبيرة في المخاطر المحدقة بالاستقرار المالي للعديد من اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، وعلى وجه الخصوص ما تنطوي عليه هذه الاقتصادات من هشاشة هيكلية شديدة فيما يتعلق بتمويل الديون السيادية الناشئة عن نقل مخاطر المؤسسات الخاصة إلى القطاع العام. وننادي في هذا الصدد بوضع حلول عاجلة ومتسقة لتقليل من المخاطر السيادية في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، من أجل منع العدوى وتخفيف أثرها على النظام المالي الدولي وعلى البلدان النامية.

١٣٠ - ونشدد على ضرورة كفاءة ألا تؤثر السياسات الاقتصادية والنقدية التي تنفذها البلدان المتقدمة النمو على الطلب الكلي والسيولة على الصعيد العالمي، نتيجة لمساعدتها من أجل تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها، وهي مساع تؤثر سلبا على البلدان النامية بتقليص إيراداتها العالمية.

إصلاح البنيان المالي العالمي

١٣١ - نؤكد الحاجة إلى إصلاح البنيان المالي الدولي، لكي يكون لدينا نظام مالي ونقدي يعكس واقع القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك قطاع مالي دولي يخضع لتنظيم سليم ويقلل من استثمارات المضاربة ويشبطها، بحيث يتسنى تعبئة أسواق رؤوس الأموال لتحقيق التنمية المستدامة وأداء دور بناء في خطة التنمية العالمية.

١٣٢ - ونشير أيضا إلى استمرار وجود مشاكل أساسية في النظام المالي والنقدي العالمي، بما في ذلك الافتقار إلى نظم تكفل الاستقرار المالي، ومشاكل العملات الاحتياطية، والتقلبات في أسعار صرف العملات، والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال عبر الحدود لأغراض المضاربة، وعدم كفاية أو توافر السيولة للبلدان النامية المحتاجة إلى موارد مالية والتي تواجه خسائر في أسعار العملات الأجنبية أو تتطلب موارد لتحقيق النمو والتنمية المستدامين. وندعو إلى وضع برنامج للإصلاحات يكفل سماع أصوات البلدان النامية وتمثيلها ومشاركتها على نحو كامل من أجل معالجة هذه المشاكل.

١٣٣ - ونلاحظ مع القلق أن إلغاء النظم وإزالة القيود المالية أسفرا عن زيادة هائلة في التدفقات المالية لأغراض المضاربة وفي تداول المشتقات المالية. وقد أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية لعام ٢٠٠٨ أن رأس المال الدولي خلق اقتصادا خاصا به، ينفصل تدريجيا عن الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج والاستثمار المباشر وإتاحة فرص العمل وارتفاع الأجور. ومن ضمن الآثار الضارة للأموال المتقلبات في تدفق رؤوس الأموال والتذبذب

المفرط في أسعار السلع الأساسية والأغذية، والتحويلات السريعة في أسعار الصرف ودورات الازدهار والكساد التي تولد الأزمات المالية والركود الاقتصادي.

١٣٤ - ونحث على إكمال عملية إصلاح الهيكل الإداري لمؤسسات بريتون وودز بأسرع ما يمكن، وأن تكون هذه العملية أكثر طموحا بكثير، فضلا عن وضع خطة معجلة لإجراء المزيد من الإصلاحات فيما يتعلق بتمثيل البلدان النامية ومشاركتها وتكافؤ صلاحيتها في التصويت ضمن عملية صنع القرار داخل مؤسسات بريتون وودز، وفي جميع المناقشات بشأن الإصلاح النقدي الدولي وفي سير الترتيبات الجديدة المتعلقة بحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، استنادا إلى معايير تعكس بالفعل ولاية الصندوق في مجال التنمية، وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية منصفة وشفافة واستشارية وشاملة. وندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد إلى بدء عملية إصلاح للنظام المالي والنقدي الدولي.

١٣٥ - ونؤيد النظر في إنشاء آلية حكومية دولية للأمم المتحدة تحت إشراف الجمعية العامة، تكون بمثابة كيان مسؤول عن رصد أداء النظام الاقتصادي والمالي العالمي بطريقة شاملة ومستدامة. ومن المهم أن ترصد هذه الآلية آثار بعض التدفقات المالية والسياسات الدولية التي لها دوما أهمية في منع تفشي الأزمات الاقتصادية والمالية بين البلدان.

إصلاح نظام تقدير الجدارة الائتمانية

١٣٦ - نشدد على أن الجهود الدولية الرامية إلى إعادة تنظيم القطاع المالي ينبغي أن تشمل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. وينبغي للحكومات أن تحدد من اعتمادها من الناحية التنظيمية على هذه الوكالات وأن تُصلح نظمها القانونية لمساءلتها عن سلوك الاستخفاف، سعيا للقضاء على حالات تضارب المصالح وضمن النزاهة والمساءلة والشفافية.

١٣٧ - ونشدد أيضا على الحاجة إلى قيام نظام دولي أكثر شفافية لتقدير الجدارة الائتمانية، يراعي بالكامل احتياجات البلدان النامية وشواغلها وخصوصياتها، وبخاصة منها تلك المثقلة بالديون. ونعرب في هذا الصدد عن القلق إزاء سلامة المنهجية المستخدمة من قِبل كُبريات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. ونؤكد ضرورة زيادة الشفافية والمنافسة بين وكالات تقدير الجدارة الائتمانية لتجنب النزعات الاحتكارية وما يترتب عليها من آثار سلبية. ونؤكد مجددا أن التقييمات غير السليمة لمدى الملاءة المالية للجهات المدينة تنطوي على إمكانية التسبب في حدوث أزمات أو تفاقمها، الأمر الذي يزيد من ضعف النظام المالي. ومن الضروري مواصلة المناقشة في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل بشأن دور وكالات

تقدير الجدارة الائتمانية، بهدف اقتراح سياسات عملية للتقليل من الاعتماد عليها، عن طريق تعزيز الإشراف عليها وزيادة الشفافية والمنافسة بإنشاء آليات تقييم مستقلة.

الحوكمة الاقتصادية العالمية

١٣٨ - تؤكد أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية وما تركته من آثار على التنمية قد أبرزت أوجه القصور والثغرات في الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك داخل المؤسسات المالية الدولية، كما أبرزت الحاجة الملحة إلى استجابة عالمية شاملة ومتكاملة من جانب المجتمع الدولي. ونلاحظ بقلق عميق أنه بعد مُضي سبع سنوات على نشوء الأزمة العالمية، لم يتحقق تقدم يُذكر نحو تعزيز الجوانب البنيوية والتنظيمية والهيكلية للنظام المالي العالمي. وعلاوة على ذلك لا تزال البلدان النامية غائبة عموماً عن معالجة القضايا والحوكمة الاقتصادية العالمية؛ وهذا مثير قلق بالغ لأن طريقة عمل النظام العالمي تؤثر على جميع البلدان، ويؤثر هذا النقص في الديمقراطية تأثيراً أخطر على البلدان النامية عندما يتباطأ الاقتصاد العالمي أو يدخل في مرحلة ركود.

١٣٩ - وندعو بقوة المجتمع الدولي إلى تدارك النقص في ديمقراطية الحوكمة الاقتصادية العالمية وإعطاء البلدان النامية ما تستحقه من مكانة ومشاركة في الحوكمة وفي صنع القرار في جميع المؤسسات والمنتديات التي تجرى فيها مناقشات وتُتخذ قرارات بشأن القضايا الاقتصادية والمالية العالمية.

١٤٠ - ولذلك نؤكد ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي تعزيزاً كبيراً، وضرورة تنسيقها دولياً وأن تؤدي إلى المشاركة الكاملة للبلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير المالية والاقتصادية الدولية. وندعو إلى إصلاح شامل لمؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك تعزيز صلاحيات التصويت للبلدان النامية وفقاً لجدول زمني، مما يتيح قدراً أكبر من المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، وإلغاء جميع الشروط التي تخضع لها المعونة.

١٤١ - وندعو إلى التعجيل بإكمال إصلاح صيغة الحصص التي وضعها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٠ بهدف كفاءة أن تجسد على نحو أفضل حصص الصندوق وحوكمته الأهمية النسبية التي تحتلها البلدان الناشئة والنامية في الاقتصاد العالمي. غير أن الاقتصار على إعادة توزيع حقوق التصويت من أجل تجسيد الواقع لن يحل المشاكل الهيكلية المتمثلة في عدم الاستقرار المالي ونقص السيولة للبلدان النامية التي يلزمها توليد النمو والتنمية المستدامين الضروريين. وينبغي للإصلاح أيضاً أن يشمل توليد السيولة، بما في ذلك إدخال تحسينات

على حقوق السحب الخاصة لصالح البلدان النامية. ويجب على صندوق النقد الدولي أن يقدم استجابات مالية أشمل وأكثر مرونة لاحتياجات البلدان النامية، دون فرض شروط مسايرة للدورات الاقتصادية ومع احترام حاجتها إلى حيز سياسي مناسب. وعلاوة على ذلك، يجب تعيين الموظفين الذين يضطلعون بقيادة مؤسسات بريتون وودز على أساس كفاءتهم الشخصية، من خلال عملية اختيار مفتوحة ونزيهة. فما دام صندوق النقد الدولي لا يعكس الحقائق الجديدة في الاقتصاد العالمي، ويعين مديره العام عن طريق عملية تفتقر إلى الشفافية، فإن شرعيته ستظل موضع شك.

١٤٢ - ونشدد على ضرورة عقد مؤتمر متابعة دولي لتمويل التنمية في عام ٢٠١٥ لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتريري وإعلان الدوحة بغرض الإسهام في عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٤٣ - ونسلم، في ظل احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والطابع الحكومي الدولي للمنظمة، بأهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توفير منتدى حكومي دولي، بوسائل منها عقد مؤتمرات دولية ومؤتمرات قمة من أجل إجراء حوار عالمي وتحقيق توافق في الآراء بشأن التحديات العالمية مع مشاركة الجهات المعنية على النحو الواجب.

١٤٤ - ونؤكد من جديد المكانة المحورية التي تحتلها الجمعية العامة بوصفها جهاز التداول وتقرير السياسات والتمثيل الرئيسي في الأمم المتحدة فضلا عن دور الجمعية العامة في القضايا العالمية التي تهم المجتمع الدولي، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة.

تعزيز الأمم المتحدة وإعادة توجيهها

١٤٥ - نؤكد من جديد التزامنا بزيادة مشاركة البلدان النامية في هيئات صنع القرار التابعة للمؤسسات المتعددة الأطراف من أجل جعل هذه المؤسسات أكثر اتساقا مع الواقع الجغرافي السياسي الراهن.

١٤٦ - ونشدد على أهمية الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية التي تهدف إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بغية تهيئة بيئة عالمية تدعم تحقيق التنمية المستدامة وتمكّن من ذلك وكفالة الاستقرار المالي والاقتصادي. وفي هذا السياق، يمكن لكل من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بعد تعزيزه، أن يعمل على التخفيف من أثر الأزمة المالية والاقتصادية وضمان حق البلدان النامية في حيز سياسي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٤٧ - ونشدد على أن تعزيز الأمم المتحدة ودورها في التعاون الدولي من أجل التنمية أمر أساسي للتصدي للتحديات الحالية والمستقبلية وللاستفادة من الفرص التي تتيحها عملية العولمة. ونذكر أن الأمم المتحدة بحاجة إلى تحسين إمكاناتها وقدراتها على تنفيذ ولاياتها بالكامل وعلى ضمان تنفيذ برامجها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية بفعالية. وفي هذا الصدد، نحث الأمين العام على مواصلة تعزيز ركيزة التنمية للمنظمة بأسرها، بما في ذلك حساب التنمية الخاص بها.

١٤٨ - ونحث البلدان المتقدمة النمو على إبداء إرادة سياسية حقيقية كي يتسنى لها في عملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز الجمعية العامة وتنشيط أعمالها بوصفها شعاعا للسيادة العالمية، تحسين إمكاناتها وقدراتها على تنفيذ ولاياتها بالكامل وضمان إنجاز برنامجها في مجالات التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بفعالية.

١٤٩ - ونشدد على أن تعزيز الأمم المتحدة ودورها في التعاون الدولي من أجل التنمية أساسي لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وللاستفادة من الفرص التي تتيحها عملية العولمة. وفي هذا السياق، نعرب عن قلقنا إزاء اختلال التوازن المتزايد بين الأنصبة المقررة والترعات في الميزانيات البرنامجية المقترحة للمنظمة. ونشدد أيضا على أن مستوى الموارد الذي توافق عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة يجب أن يتناسب مع جميع البرامج والأنشطة المقررة بهدف ضمان تنفيذها بشكل كامل وفعال.

١٥٠ - ونؤكد من جديد أن أي جهود لإصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة وإدارتها، بما في ذلك في ما يتعلق بعملية الميزانية، يجب ألا تسعى إلى تغيير الطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي للمنظمة، بل يجب أن تعزز قدرة الدول الأعضاء على أداء دورها في الرقابة والرصد، وأن نظر الدول الأعضاء وموافقتها المسبقين أساسيان في جميع الحالات التي تكون فيها التدابير التي يتعين تنفيذها ضمن اختصاصات الجمعية العامة، ونشير، في هذا الصدد، إلى القرار ٢٥٧/٦٦. ونؤكد من جديد أيضا ضرورة زيادة تمثيل البلدان النامية وتمثيل النساء من البلدان النامية، ولا سيما في الرتب العليا، وتحسين التوزيع الجغرافي في الأمانة العامة والشفافية في عملية التوظيف.

١٥١ - وندعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تنشيط أعمال الجمعية العامة وإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، بما يتوافق مع المصالح الجماعية للبلدان النامية.

١٥٢ - ونعرب عن قلقنا إزاء التخفيضات في الميزانية التي تؤثر سلبا على تنفيذ الولايات التي توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، ولا سيما في ركيزة التنمية، وإزاء اختلال التوازن بين الأنصبة المقررة والترعات.

١٥٣ - وندعو إلى زيادة الشفافية والمساءلة والرقابة من جانب الدول الأعضاء في ما يتعلق بالموارد المتأتية من الترعات والموارد الخارجة عن الميزانية. فمن المهم أن تستخدم الموارد المتأتية من الترعات ومن المساهمات الخارجة عن الميزانية في دعم جميع الأولويات التي توافق عليها الدول الأعضاء، وأن تستخدم في ظل تقييد صارم بالنظام المالي والقواعد المالية للمنظمة المتفق عليهما على الصعيد الحكومي الدولي.

١٥٤ - ونؤكد على الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية، بوصفها منتدى متعدد الأطراف يتسم بالعلوية والشمول بحق، وله شرعية غير مشكوك فيها، وسلطة عقد الاجتماعات، وأطر معيارية. ونشدد على الدور الحاسم الذي ينبغي أن تضطلع به الجمعية العامة في عملية اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة. ونشدد على الدور المهم الذي ينبغي أن تضطلع به الجمعية العامة في تعيين الأمين العام للأمم المتحدة بناء على توصية من مجلس الأمن وفقا للمادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نؤكد أن عملية اختيار الأمين العام ينبغي أن تكون شاملة لجميع الدول الأعضاء وأن تتسم بقدر أكبر من الشفافية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي مراعاة التناوب الإقليمي واحترام التمثيل الجغرافي العادل أثناء عمليتي الاختيار والتعيين.

١٥٥ - ونقر أيضاً بأهمية زيادة عدد مواطني البلدان النامية ذوي الرتب العليا في ملاك موظفي الأمانة العامة، لا سيما في فريق الإدارة العليا.

نقل التكنولوجيا، والعلوم والابتكار لأغراض التنمية

١٥٦ - نعتقد أن التكامل والابتكار في مجالات العلوم والمعارف والتكنولوجيا ينبغي أن يكونا أداتين لتوطيد السلام وتعزيز التنمية المستدامة والرفاه والسعادة للشعوب وأنه ينبغي بالتالي توجيههما لتعزيز تمكين الفقراء والقضاء على الفقر والجوع وتعزيز التضامن والتكامل فيما بين الشعوب وداخلها حتى يتسنى لها العيش الكريم في وئام مع أمننا الأرض.

١٥٧ - ونعرب عن قلقنا لأنه يمكن إساءة استخدام العلوم والمعارف والابتكار كأدوات لانتقاص وتقويض سيادة البلدان والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

١٥٨ - وندعو إلى إنهاء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي، على نحو ينتهك أحكام القانون الدولي، ويضر بأي دولة، ولا سيما الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ أو مواطنيها.

١٥٩ - ونؤكد من جديد أن التكنولوجيا تضطلع بدور رئيسي في التصدي للتحديات الإنمائية عبر طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك في مجالات الأغذية والزراعة، والمياه والصرف الصحي، وتغير المناخ، والطاقة، والصناعة، وإدارة المواد الكيميائية والنفايات. ويكتسي نقل التكنولوجيا، وتكامل التكنولوجيا، وتطوير وتعزيز التكنولوجيا المحلية أهمية بالنسبة للبلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي بطريقة مستدامة بيئياً. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وإتاحتها بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط ميسرة وتفضيلية، لتمكين البلدان النامية من التحول إلى مسار تنمية أكثر استدامة.

١٦٠ - ومن الضروري أن تجدد البلدان المتقدمة النمو التزامها بهدف نقل التكنولوجيا باعتباره، إلى جانب التمويل وبناء القدرات والتجارة، أحد العناصر الرئيسية لتوفير وسيلة تنفيذ من أجل تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية، وأن تتخذ إجراءات لسد الفجوة التكنولوجية. وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى التعجيل بإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا تشجع على تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها، بما في ذلك تكنولوجيات أنظف للوقود الأحفوري.

١٦١ - وندعو إلى وضع الأنظمة والسياسات المتعلقة بالملكية الفكرية ضمن إطار للتنمية توجه فيه حقوق الملكية الفكرية نحو تعزيز تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية متوازنة. وفي هذا الصدد، نؤيد التدابير التي اتخذتها البلدان النامية لتعزيز تنفيذ التوصيات الصادرة في عام ٢٠٠٧ عن برنامج التنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ونكرر الدعوة التي وجهناها في الفقرة ٨ '٧' (ب) من خطة عمل الدوحة لعام ٢٠٠٥ لمؤتمر قمة مجموعة الـ ٧٧ لتواصل المنظمة العالمية للملكية الفكرية تضمين خططها وأنشطتها المستقبلية، إضافة إلى المشورة القانونية، بعداً إنمائياً يشمل النهوض بالتنمية وإتاحة المعرفة للجميع، ووضع قواعد مشجعة للتنمية، وتحقيق التوافق مع قواعد اتفاقية التنوع البيولوجي، ووضع مبادئ مواتية للتنمية، ونقل التكنولوجيا ونشرها.

١٦٢ - ونكرر تأكيدنا أيضاً أن اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية يتضمن أوجه مرونة يحق للدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الاستفادة منها، على نحو ما أكدته إعلان عام ٢٠٠١ المتعلق باتفاق الجوانب المتصلة

بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة الصادر عن منظمة التجارة العالمية، ونؤيد استخدام أوجه المرونة هذه في بلداننا من أجل تعزيز الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونلاحظ باهتمام وتقدير كبيرين أن بعض البلدان النامية نجحت في الاستفادة من بعض أوجه المرونة التي يتيحها الاتفاق لتعزيز استخدام الأدوية الجنيسة، الأقل تكلفة، والتي تزيد بالتالي إلى حد كبير من إمكانية الحصول على الدواء بأسعار ميسورة. ونرفض المحاولات التي يقوم بها أي بلد متقدم أو مؤسسة تجارية لممارسة ضغوط على البلدان النامية لإثائها عن أعمال حقها في استخدام أوجه المرونة التي يتيحها اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية للأغراض الاجتماعية والإنمائية ونعرب عن تضامننا مع البلدان النامية التي مورست عليها تلك الضغوط.

١٦٣ - ونشدد على الحاجة إلى حماية معارف البلدان النامية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في ما يتعلق بالموارد الجينية والتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية، لا سيما من المحاولات المستمرة التي يقوم بها أشخاص أو شركات لتسجيل براءة اختراع هذه الموارد والمعارف بأسمائهم دون الحصول على موافقة البلدان أو الشعوب الأصلية أو المجتمعات المحلية المعنية.

١٦٤ - وندعو إلى تكثيف الجهود التي يقوم بها المفاوضون ومقررو السياسات في بلداننا من أجل إنشاء آليات قانونية على الصعيد الدولي أو الوطني لمنع قرصنة الموارد الحيوية بوضع اشتراطات تلزم مقدمي طلبات الحصول على البراءات بالإفصاح عن بلد المنشأ وتقديم أدلة على وجود ترتيبات لتقاسم المنافع. وندعو أيضا إلى وضع أحكام قوية وآليات فعالة لنقل التكنولوجيا، بما في ذلك المعالجة المناسبة لمسألة الملكية الفكرية في النظام الدولي لتغير المناخ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

التجارة

١٦٥ - نعتقد أن التجارة في سياق السياسات والقواعد المناسبة يمكن أن تكون أداة مهمة للتنمية الاقتصادية. ونظرا لاستمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، انخفض النمو التجاري، مما أحدث تأثيرا شديدا على عدد كبير من البلدان النامية نتيجة انخفاض إيرادات التصدير، والحوافز التجارية، والإعانات التي تشوه التجارة في البلدان المتقدمة النمو، والقيود المفروضة على تمويل التجارة وانخفاض الاستثمار في تنويع الإنتاج وفي تعزيز الصادرات، ولا زال ذلك مسألة تبعث على القلق. ومن الأساسي إنشاء واستبقاء نظام تجاري متعدد الأطراف يكون شاملا، وقائما على قواعد عادلة، ومفتوحا، ومشجعا للتنمية، وخاليا من التمييز، وشاملا

للجميع، ومنصفاً، يسهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل، وخصوصاً للبلدان النامية.

١٦٦ - وندعو إلى احتتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح وفي الوقت المناسب، وهي جولة يجب أن تحترم ولايتها الإنمائية احتراماً كاملاً، وأن تضع احتياجات وأولويات البلدان النامية في محور اهتمامها. وفي أعقاب المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في بالي في عام ٢٠١٣، ندعو إلى إجراء عملية تفاوض شاملة وشفافة وإعطاء الأولوية لمصالح وقضايا البلدان النامية في برنامج ما بعد بالي. ونلاحظ بقلق أن بعض البلدان المتقدمة النمو الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تبدي اهتماماً أكبر بالوصول إلى أسواق البلدان النامية، في حين أنها هي نفسها غير مستعدة لاتخاذ تدابير مناسبة للقضاء على الحمائية أو الحد منها في قطاعها الزراعي أو إتاحة الفرصة للبلدان النامية للوصول إلى أسواقها.

١٦٧ - ونؤكد من جديد أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تقدم مساعدة تقنية فعالة ومستدامة مالياً متصلة بالتجارة وبناء القدرات وفقاً للاحتياجات المحددة والقيود التي تعترض سبيل البلدان النامية، بوسائل منها الإطار المتكامل المعزز لمنظمة التجارة العالمية للتصدي للقيود المتعلقة بجانب العرض والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة والقدرة الإنتاجية التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وبالمثل، من الأهمية بمكان أن تتاح للبلدان النامية إمكانية الحصول على مساعدة مالية وتقنية من أجل بناء القدرات بغية التنفيذ الفعال لاتفاق تيسير التجارة الجديد لمنظمة التجارة العالمية. وفي هذا السياق، يجب التركيز بشكل خاص على عناصر أخرى من بينها المشاريع والبرامج التي ترمي إلى تطوير وتعزيز الممرات من أجل تخفيض تكاليف المرور العابر الدولي.

١٦٨ - ونشدد على أهمية تيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وينبغي التعجيل بعملية الانضمام من دون معوقات سياسية وبطريقة تتسم بالسرعة والشفافية لصالح البلدان النامية، في ظل الامتثال التام لقواعد منظمة التجارة العالمية. ومن شأن ذلك أن يسهم في اندماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف بسرعة وبشكل كامل.

١٦٩ - ونعتقد أن القواعد التجارية في منظمة التجارة العالمية أو في الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية ينبغي أن تمكن البلدان النامية من الحصول على حيز سياسي كاف لكي تتمكن من الاستفادة من أدوات وتدابير السياسة العامة اللازمة من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ونكرر دعوتنا إلى التعزيز الفعلي للمعاملة الخاصة والتفضيلية وسد النقص في التقييد بمبادئ المعاملة بالمثل والأحكام المنصوص عليها في منظمة التجارة العالمية بغية توسيع حيز السياسات العامة للبلدان النامية وتمكينها من الاستفادة أكثر من النظام

التجاري المتعدد الأطراف. وندعو أيضا إلى أن تحظى اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية التي تشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بقدر كاف من المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية لتمكينها من الاحتفاظ بجزء سياساتي كاف في ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الهجرة

١٧٠ - نرى أن الصلة بين الهجرة والتنمية يجب أن تعالج بصورة شاملة من حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن تشمل منظورا ثقافيا وإنسانيا. ونسلم بضرورة معالجة هذه المسألة من خلال التعاون الدولي أو الإقليمي أو الثنائي وبالحوار ومن خلال اتباع نهج شامل ومتوازن ومنسق ومتناسك، مع التسليم بدور ومسؤوليات بلدان المنشأ وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بفعالية لجميع المهاجرين وأسرتهم بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، ولا سيما حقوق النساء والأطفال.

١٧١ - ونلاحظ أنه على الرغم من التقدم المحرز في المناقشات والحوار والتعاون على الصعيد الدولي، لا تزال الهجرة غير مشمولة على نحو كاف في أطر التنمية، والخطط الإنمائية والسياسات القطاعية على الصعيدين الوطني والعالمي. ولذلك، فإننا نستكشف إمكانية وضع اتفاقية ملزمة قانونا بشأن الهجرة والتنمية من أجل تحسين إدارة الهجرة الدولية، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين ومساهماتهم في التنمية، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

١٧٢ - ونقر بأهمية الدور الذي يؤديه المهاجرون بوصفهم شركاء في التنمية في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، وبضرورة تعزيز حماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للعمال المهاجرين وأسرتهم. ونشدد أيضا على الحاجة إلى مواصلة النظر في الاعتراف بمؤهلات وكفاءات المهاجرين وسبل الحصول على خدمات مالية منخفضة التكاليف في ما يتعلق بالتحويلات المالية.

تغير المناخ

١٧٣ - نؤكد أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تشكل المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ. وفي هذا الصدد، نشدد على أن الاستجابة الدولية لتغير المناخ يجب أن تحترم احترامها كاملا مبادئ هذه الاتفاقية وأحكامها وهدفها النهائي، ولا سيما مبادئ المساواة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل جهة على حدة.

١٧٤ - ونؤكد مجدداً أن تحقيق الهدف النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سيتطلب تعزيز النظام المتعدد الأطراف والمستند إلى قواعد المنصوص عليه في الاتفاقية، ولذلك نؤكد كذلك على أهمية مواصلة المفاوضات بشأن تغير المناخ في إطار الاتفاقية وفقاً لمبادئها وأحكامها، واعتماد بروتوكول أو صك قانوني آخر أو وثيقة ختامية متفق عليها في عام ٢٠١٥ لها قيمة قانونية في إطار الاتفاقية وتسري على جميع الأطراف.

١٧٥ - ونشير إلى أن تغير المناخ هو أحد أكثر التحديات العالمية خطورة في عصرنا. ونؤكد أن البلدان النامية لا تزال تعاني أكثر من غيرها من الآثار السلبية لتغير المناخ، ومن زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية القصوى وأثر تدابير الاستجابة، على الرغم من أنها الأقل مسؤولية عن تغير المناخ. وبناء على ذلك، ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى أخذ زمام المبادرة في التصدي لتغير المناخ. فتغير المناخ لا يهدد آفاق التنمية في البلدان النامية وتحقيق تنميتها المستدامة فحسب، بل يهدد أيضاً وجود البلدان والمجتمعات وبقائها في الصميم.

١٧٦ - وسلم بأن البلدان الواطنة وغيرها من البلدان الجزرية الصغيرة والبلدان النامية ذات المناطق الساحلية المنخفضة والمناطق الجافة وشبه الجافة أو المناطق المعرضة للفيضانات والجفاف والتصحر، والبلدان النامية ذات النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة معرضة بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ.

١٧٧ - ونؤكد من جديد أهمية تنفيذ آلية وارسو الدولية لتخفيف الخسائر والأضرار المرتبطة بآثار تغير المناخ التي اعتمدت في الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في وارسو في الفترة من ١١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (المقرر ٢/م أ-١٩). ونسلم أيضاً بالحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات ملموسة خلال هذه السنة، قبل انعقاد الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف، المقرر عقده في ليما، من أجل بدء تنفيذ الآلية على الفور.

١٧٨ - ونشدد على أن البلدان المتقدمة النمو، بالنظر إلى مسؤوليتها التاريخية، يجب أن تضطلع بدور ريادي في التصدي لهذا التحدي وفقاً لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما مبدأ تحمل البلدان لمسؤوليات مشتركة، وإن كانت متباينة، وفقاً لقدرات كل منها، ومبدأ الإنصاف، وأن توفر الدعم المالي والتكنولوجي للبلدان النامية على نحو كاف ويتسم بالشفافية ويمكن التنبؤ به، في إطار طرائق الرصد والإبلاغ والتحقق.

١٧٩ - ونؤكد مجدداً أن مدى فعالية تنفيذ البلدان النامية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الإطارية سيتوقف على فعالية تنفيذ البلدان المتقدمة النمو للالتزامات الواقعة عليها فيما يتعلق

بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وسيراعى في هذا بشكل كامل أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر هما أول وأهم أولويات البلدان النامية.

١٨٠ - ونؤكد على الحاجة الملحة إلى سد فجوة الطموح، ونعرب عن قلقنا إزاء عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها. ولدى العمل على سد هذه الفجوة، يجب ألا يقتصر التركيز على التخفيف من آثار تغير المناخ، بل يجب أن يشمل أيضا الفجوات المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا ودعم بناء القدرات، مع موازنة ذلك بالتركيز على التكيف مع تغير المناخ. ونشدد على وجوب أن تقطع البلدان المتقدمة النمو على نفسها التزامات قوية وطموحة للتخفيف من آثار تغير المناخ، مقرونة بأهداف كمية طموحة على صعيد الحد من الانبعاثات وخفضها، وفقا لما يستوجبه العلم وما هو مقرر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٨١ - ونؤكد مجددا الحاجة الملحة إلى التعجيل بعملية تفعيل صندوق المناخ الأخضر ورسمته في وقت مبكر، وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بهدف تعبئة ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ لتلبية احتياجات البلدان النامية.

١٨٢ - ونؤكد دعمنا لإنجاح الاجتماع الذي سيعقد في فترويلا قبل انعقاد الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف المقرر عقدها في ليمما، ونؤكد مجددا ضرورة إحراز تقدم في المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاق طموح ومتوازن وعادل وفعال بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ووفقا لمبادئها وأحكامها، لكي يتم الاتفاق عليه في عام ٢٠١٥، على أن يدخل حيز النفاذ في عام ٢٠٢٠، ويسهم فعليا في تحقيق استقرار النظام المناخي.

التنوع البيولوجي

١٨٣ - نؤكد مجددا الاعتراف الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يتصل بمدى حسامة فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية على الصعيد العالمي، ونؤكد أن هذه العوامل تقوض من التنمية العالمية، وتؤثر على الأمن الغذائي، والتغذية، وتوافر مياه الشرب وإمكانية الحصول عليها، وعلى صحة الفقراء في الريف والسكان في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم الأجيال الحالية والمقبلة. وهذا يؤكد أهمية حفظ التنوع البيولوجي وتعزيز الربط بين الموائل وبناء قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود.

١٨٤ - ونحن ندرك أهمية الدور الذي تقوم به الإجراءات الجماعية التي يتخذها السكان الأصليون والمجتمعات المحلية من أجل حماية التنوع البيولوجي واستخدامه وحفظه. وكذلك

نؤكد مجدداً على أن المعارف التقليدية لمجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وابتكاراتها وممارساتها تسهم بقدر كبير في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة، وأن تطبيقها على نطاق أوسع يمكن أن يدعم الرفاه الاجتماعي والسبل المستدامة لكسب الرزق. ونقر كذلك بأن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية هي في كثير من الأحيان الأشد اعتماداً بصورة مباشرة على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، ومن ثم فإنها غالباً ما تكون الأكثر تضرراً بصورة مباشرة من فقدان وتدهور ذلك التنوع وتلك النظم.

١٨٥ - ونرحب بالنتائج الهامة التي تمخض عنها الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عقد في حيدر أباد، الهند، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ولا سيما الالتزام بمضاعفة التدفقات المالية الدولية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، والحفاظ على هذا المستوى على أقل تقدير حتى عام ٢٠٢٠ للإسهام في تحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة. وكذلك ندعو الأطراف في الاتفاقية إلى استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف من أجل اعتماد هدف نهائي لتعبئة الموارد.

١٨٦ - ونرحب بتنظيم الإحاطة الإعلامية المشتركة التي عقدت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونكتاد، وأمانة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وتناولت تنفيذ أهداف الاتفاقية، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لتعزيز الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها وما يتصل بذلك من معارف تقليدية. ونلاحظ أنه ينبغي تشجيع التفاعلات المماثلة، مع الإقرار بولاية كل منظمة من المنظمات المشاركة، وندعو جميع الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى التعجيل بعملية التصديق على بروتوكول ناغويا الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي والمتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.

١٨٧ - ونلاحظ ببالغ القلق الزيادة غير المسبوقة في الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومنتجاتها في جميع المناطق، ولا سيما الاتجار بأنياب الفيل وقرون وحيد القرن. ونشدد على أن هذا الاتجاه يضر بالتوازن الإيكولوجي، ويشجع الجريمة داخل الحدود وعبرها، ويجب وقفه بشكل عاجل من أجل تجنب خسارة مكاسب عقود طويلة من أنشطة الحفظ. ولذلك، فإننا ندين بشدة الصيد غير المشروع والجرائم ذات الصلة بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، ونتفق على تعزيز التعاون الدولي وفقاً لاتفاقية الاتجار الدولي

بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والاتفاقات الأخرى ذات الصلة للحد من هذه الممارسات والتصدي لحركة العرض والطلب على الأحياء البرية ومنتجاتها، ولتحسين قدرة المجتمعات المحلية المتضررة من هذا الاتجار غير المشروع على اتباع سبل مستدامة لكسب الرزق.

الغابات

١٨٨ - نشدد على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعود بها الغابات على البشر وعلى المساهمات التي تقدمها الإدارة المستدامة للغابات في تحقيق هدف التنمية المستدامة. ونؤيد وضع سياسات شاملة لعدة قطاعات ولعدة مؤسسات تعزز الإدارة المستدامة للغابات. (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة)، وندرك أهمية النهج الكلية والمتكاملة والبديلة للإدارة المستدامة للغابات، التي وضعت في إطار المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ.

١٨٩ - ونحيط علما بنتائج الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الذي عقد في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٨ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ونشدد على أهمية الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات بالنسبة للمجتمع الدولي برمته، ولا سيما البلدان النامية. والهدف العالمي الرابع وثيق الصلة على نحو خاص بالبلدان النامية، حيث يشير تحديدا إلى ضرورة وقف الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. وفي سياق تحقيق الهدف العالمي الرابع، يجب احترام مبدأ تحمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لمسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة. وفي هذا الصدد، نحث البلدان المتقدمة النمو على إبداء المرونة والإرادة السياسية القوية للإسهام في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

١٩٠ - وندعو إلى إنشاء صندوق عالمي جديد للغابات تمشيا مع مبادئ التنمية المستدامة. ونعتبر ذلك ضروريا لتوجيه الأموال التي تحتاجها البلدان النامية من أجل إدارة غاباتها بصورة مستدامة.

التصحّر وتدهور الأراضي والجفاف

١٩١ - نؤكد مجدداً أن ظواهر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تمثل مصدر قلق بالغ بالنسبة للبلدان النامية. وبالتالي فإن التحرك الدولي مطلوب بشكل ملح لمواجهة هذه التحديات. ونشدد على الأهمية الكبيرة لاتفاقية الأمم المتحدة الدولية لمكافحة التصحر، وبخاصة في أفريقيا، مع التأكيد على أن ظواهر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تضر بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ونؤكد من جديد على أن التصدي للتصحّر وتدهور

الأراضي والجفاف يمكن البلدان من التعامل مع العديد من التحديات المتعلقة بالسياسات على الصعيد العالمي، كتحديات الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ والهجرة القسرية. ونشير، في هذا السياق، إلى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي عقدت في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في ويندهوك.

١٩٢ - ونكرر تأكيد ضرورة التعاون عن طريق تبادل المعلومات المتصلة بالمناخ والطقس ونظم التنبؤ والإنذار المبكر المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والعواصف الترابية والعواصف الرملية على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي. وندعو في هذا الصدد الدول والمنظمات المعنية إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات ونظم التنبؤ والإنذار المبكر المتصلة بهذا المجال.

المحيطات والبحار

١٩٣ - نؤكد أهمية حفظ المحيطات والبحار ومواردها واستخدامها على نحو مستدام تحقيقاً للتنمية المستدامة، بسبل منها الاستفادة من مساهماتها في القضاء على الفقر وكفالة النمو الاقتصادي المطرد والأمن الغذائي وهيئة سبل مستدامة لكسب الرزق والعمل الكريم، والعمل في الوقت نفسه على حماية التنوع البيولوجي والبيئة البحرية ومعالجة آثار تغير المناخ. ومن ثم، نلتزم بحماية المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية وإعادةها إلى سابق عهدها من حيث السلامة والإنتاجية والقدرة على الصمود، وبالحفاظ على تنوعها البيولوجي، بما يتيح حفظها للأجيال الحالية والمقبلة واستخدامها على نحو مستدام، وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.

إدارة الإنترنت بما في ذلك الحق في الخصوصية

١٩٤ - نلاحظ بجزع قيام بعض البلدان مؤخرا بعمليات تعسفية وغير قانونية واسعة النطاق لمراقبة الاتصالات و/أو اعتراضها، بما فيها عمليات تتجاوز الحدود الإقليمية، فضلا عن عمليات جمع بيانات شخصية بشأن أشخاص ومؤسسات في بلدان أخرى، بما يشمل قادة سياسيين ومسؤولين كبار وإدارات ووكالات حكومية مختلفة ومواطنين عاديين، وهي عمليات يجري بعضها على نطاق واسع. وندعو إلى إنهاء هذه الأنشطة التي تنتهك حقاً من حقوق الإنسان التي يتمتع بها الأفراد، ألا وهو الحق في الخصوصية، كما أن لها أثراً سلبياً في العلاقات بين البلدان. وفي هذا الصدد، ندعو جميعنا الكيانات الحكومية الدولية إلى مناقشة واستعراض استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للتأكد من أنها تتماشى تماماً مع القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

١٩٥ - ونرحب بالاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين المتعلق بمستقبل إدارة الإنترنت ("Netmundial") الذي عُقد في ساو باولو، البرازيل، في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ونحيط علما بوثيقته الختامية.

١٩٦ - ونؤكد على الفرص المهمة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والهياكل الأساسية المتعلقة بها، باعتبارها وسيلة للعمل على تحسين التفاهم فيما بين الأمم وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

١٩٧ - ونقر في الوقت نفسه بأن الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات له أثر سلبي على الأمم ومواطنيها. ونعرب، في هذا الصدد، عن رفضنا القوي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في انتهاك للقانون الدولي، بما يشمل الحق في الخصوصية، ولأي عمل من هذا القبيل يوجه ضد أي دولة من الدول الأعضاء، ولا سيما دولة عضو في مجموعة الـ ٧٧.

١٩٨ - ونؤكد كذلك أهمية ضمان أن يكون استخدام هذه التكنولوجيا متوافقا تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، ولا سيما مع مبدئي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وقواعد التعايش المدني في ما بين الدول، المعترف بها دوليا.

١٩٩ - وفي هذا الصدد، نحيط علما مع القلق بالمعلومات المنشورة في وسائل الإعلام الدولية عن أهداف ما يسمى بشبكة التغيرية الحمراء ("Red Zunzu")، التي من شأنها أن تشكل استخداما غير مشروع للتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات.

٢٠٠ - ومن ثم، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بتكثيف الجهود الدولية الرامية إلى صون الفضاء الإلكتروني والعمل على استخدامه حصريا لتحقيق الأغراض السلمية، وكوسيلة للإسهام في كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، ونؤكد على أن التعاون الدولي، في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، هو الخيار المحدي الوحيد لتعزيز الآثار الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتفادي وقوع آثارها السلبية المحتملة، وتشجيع استخدامها السلمي والمشروع، وكفالة توجيه التقدم العلمي والتكنولوجي إلى المحافظة على السلام وتعزيز رفاه مجتمعاتنا وتنميتها.

الأهداف الإنمائية للألفية

٢٠١ - نعرب عن التزامنا بتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، والاضطلاع بدور رائد في صياغة خطة التنمية الدولية في فترة ما بعد عام

٢٠١٥. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة كل الجهود لتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ من خلال اتخاذ تدابير ملموسة.

٢٠٢ - ونحيط علماً بالتقدم المحرز حتى الآن في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ولكننا نشعر بالقلق إزاء التفاوت والفجوات في تحقيقها وإزاء التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الهائلة التي لا تزال قائمة في البلدان النامية. ونؤكد من جديد أن تلك الأهداف تظل ذات أهمية حاسمة في تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوب البلدان النامية، التي تخلف الكثير منها عن الركب فيما يتعلق بتحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

٢٠٣ - ونؤكد الدور الأساسي الذي تؤديه الشراكة العالمية من أجل التنمية وأهمية الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية في تحقيق الأهداف كافة، كما نؤكد أن العديد منها لن يتحقق بحلول عام ٢٠١٥ في كثير من البلدان النامية دون توافر دعم دولي كبير وإجراء تغييرات في النظم. ونهيب بالمجتمع الدولي تكثيف جهوده لتعزيز وسائل التنفيذ المتاحة للبلدان النامية عن طريق تجديد الشراكة العالمية استناداً إلى المسعى الجماعي الرامي إلى القضاء على الفقر والحرمان.

التنمية المستدامة وأهدافها

٢٠٤ - نشير إلى البيان الذي قدّمه قادة العالم في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، والذي جاء فيه أن القضاء على الفقر هو أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ونعيد تأكيد ذلك البيان.

٢٠٥ - ونؤكد من جديد أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها. ونعيد أيضاً تأكيد ضرورة تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد الشامل والعاقل، وهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام، مما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة.

٢٠٦ - ونؤكد أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تُعالج التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وأن تركز عليها، مع الاسترشاد بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واحترام جميع مبادئ ريو ومراعاة اختلاف الظروف والقدرات والأولويات الوطنية.

٢٠٧ - ونعيد تأكيد أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي أساس عمل فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ونؤكد أهمية أن تستند أهداف التنمية المستدامة إلى الأهداف الإنمائية للألفية وتكملها قصد إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في القضاء على الفقر.

٢٠٨ - ونؤكد أن إحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيتوقفان على التقدم في تهيئة بيئة مواتية دولية تساند التنمية وفي تزويد البلدان النامية بوسائل التنفيذ ذات الصلة، ولا سيما في مجالات التمويل والتجارة والتكنولوجيا وبناء القدرات.

٢٠٩ - ونعيد تأكيد وجوب أن تبني المبادئ التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة على جميع المبادئ المحددة في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، مع مراعاة جملة مبادئ من بينها تلك المبينة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والمبادئ المنبثقة من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠١٢) والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية (٢٠٠٢) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، وأن تكون تلك المبادئ متسقة مع أحكام القانون الدولي. وينبغي أن تراعي على الوجه التام في أعمال فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والنتائج التي سيخلص إليها جميع مبادئ ريو، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وينبغي أن تسهم أهداف التنمية المستدامة في التنفيذ الكامل لما جاء في الوثائق الختامية لجميع مؤتمرات القمة الرئيسية المعقودة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢١٠ - ونعيد تأكيد الاعتراف بأن كوكب الأرض يُنظمه الإيكولوجية هو موطننا وأن "أمنا الأرض" تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، ونلاحظ أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة. ونعرب عن اقتناعنا بأن تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يستدعي تحقيق التوافق مع الطبيعة. وندعو إلى اتباع نهج كلي ومتكامل إزاء التنمية المستدامة، قد يشمل جملة أمور من بينها اعتراف بعض البلدان بالمبادئ السالفة الذكر، لتسترشد به

الإنسانية من أجل العيش في وئام مع الطبيعة وليكون دافعاً إلى بذل جهود لاستعادة عافية النظم الإيكولوجية للأرض وسلامتها.

٢١١ - ونرحب بجلسات الحوار التي عقدها الجمعية العامة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن الانسجام مع الطبيعة، للاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض. فخلال تلك المناسبة، نوقشت في سياق التنمية المستدامة نهج اقتصادية مختلفة تُعزز قيام العلاقة بين البشر والأرض على أسس أكثر تماسكاً بالقيم الأخلاقية، ونوقشت كذلك ضرورة تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، مع مراعاة أهمية استكشاف إمكانية اعتماد وتنفيذ سياسات ترمي إلى وضع استراتيجيات إنمائية وطنية تعزز توزيع الفوائد على نحو أفضل، بما يتجاوز مجرد إنتاج السلع الأولية وذلك عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٤.

٢١٢ - ونؤكد على وجوب أن يكون تقرير فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ثمرة عملية حكومية دولية شاملة. ومن ثم، نعيد تأكيد التزامنا بالمشاركة بنشاط في هذه المفاوضات.

٢١٣ - ونؤكد ضرورة تحديد وسائل تنفيذ ملائمة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة على حدة، وكذلك ضرورة تحديد هدف من هذه الأهداف يكرّس لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ويتضمن التزامات أوسع نطاقاً بشأن وسائل التنفيذ والتعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢١٤ - نعيد تأكيد الأهمية المحورية لإيجاد عملية تفاوض حكومية دولية عادلة وشفافة وشاملة بالنسبة لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على النحو الذي قرّره الاجتماع الخاص المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي عُقد في عام ٢٠١٣. ونشدّد على أن عملية التفاوض الحكومية الدولية هذه سيتعين أن يتركز الاهتمام فيها على أساليبها وجوانبها الموضوعية بهدف التوصل عن طريق التفاوض إلى وثيقة ختامية متفق عليها، مع المراعاة التامة للوثائق الختامية لشتى عمليات المتابعة الصادرة بشأنها تكليف في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكذلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية المتصلة بالمبادئ الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٢١٥ - وإننا وإذ نشير إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أكد أن القضاء على الفقر هو أكبر تحد عالمي، وأنه شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، نؤكد أن القضاء على الفقر يجب أن يظل الهدف المركزي والأسمى لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونؤيد

بقوة وجهة النظر القائلة إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي لها أن تعزز التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

٢١٦ - ونؤكد على ضرورة اتباع نهج متسق في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يعزز التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة، بمساهمة من الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، وعملية تمويل التنمية، واللجنة الحكومية الدولية لخبراء تمويل التنمية المستدامة، وعملية تحديد خيارات لإنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة لتيسير التكنولوجيا، والعمليات الأخرى ذات الصلة.

٢١٧ - ونؤكد من جديد أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تتقيد تقيدا تاما بمبادئ ريو، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه.

٢١٨ - ونؤكد على أهمية تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي ينبغي أن تستند إلى أهداف قابلة للقياس ومضبوطة زمنياً، بما يتسق مع الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية ووفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويظل التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب هو محور هذه الشراكة، بينما التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عنصر مكمل ومفيد للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ولذلك فلا بد من تقوية الالتزام من جانب البلدان المتقدمة النمو لتعزيز التعاون الدولي وزيادة الدعم المقدم للبلدان النامية. ونشدد على ضرورة مسارعة البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، بصورة فردية وجماعية، بما في ذلك بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، وما بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً.

٢١٩ - ونشدد على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تتضمن معالجة ناجعة للقضايا المرتبطة بإصلاح مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية بهدف تقوية صوت البلدان النامية وزيادة مشاركتها في صنع القرارات في هذه المؤسسات. ونلاحظ أيضاً أن النظم الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية لا تزال غير متوازنة، إذ هي محففة في حق البلدان النامية، ونشدد في هذا الصدد على أهمية العمل في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على تحديد مواطن الضعف والاختلال القائمة في هذه النظم العالمية واقتراح الإجراءات اللازمة لتجاوزها، دعماً لخطط البلدان النامية وبرامجها الإنمائية.

٢٢٠ - ونؤكد الحاجة إلى آلية تنفيذ سليمة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بهدف تأمين موارد التنمية اللازمة لبلوغ الأهداف المسطرة. وندعو في هذا الصدد إلى زيادة التمويل المرصود للتنمية، وإنشاء آليات لنقل التكنولوجيا وتحسين هذه الآليات، وتكثيف الجهود الرامية إلى بناء قدرات البلدان النامية.

٢٢١ - وندعو إلى اعتماد نهج للمساءلة في الأمور المتعلقة بالشراكات التي تكون الأمم المتحدة طرفا فيها، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الخيرية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز الشفافية والاتساق والاستدامة في شراكات الأمم المتحدة وخضوعها للمساءلة أمام الدول الأعضاء، ونؤكد أنه من الضروري تحديد إجراءات النظر في أي مبادرة من هذا القبيل والموافقة عليها من قبل الدول الأعضاء في إطار الجمعية العامة، حفاظاً للأمم المتحدة على طابعها الحكومي الدولي.

٢٢٢ - ونشدد على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تكون برنامجاً للتنمية، ومن المهم في هذا السياق النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة شاملة ومتوازنة ومنسقة. وينبغي لهذه الخطة أن تكون أوسع نطاقاً من خطة الأهداف الإنمائية للألفية، بحيث تشمل المجالات والقضايا وفئات السكان التي تعتبر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٢٣ - ونشدد أيضاً على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إن هي أُريد لها أن تكون عملية الطابع وقابلة للتطبيق على الصعيد العالمي، يجب أن تحترم احتراماً تاماً السياسات الإنمائية التي تتبعها البلدان النامية في استخدام الأدوات والتدابير السياساتية اللازمة لتنفيذ سياساتها الرامية إلى القضاء على الفقر وغيرها من الخطط والبرامج الإنمائية. ونؤكد أيضاً أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي لها أن تحرك نمواً اقتصادياً سريعاً ومطرداً وشاملاً للجميع في البلدان النامية، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً للقضاء على الفقر والجوع، والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الجزء الخامس: الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية التي تواجه أوضاعاً خاصة

٢٢٤ - نشير إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، القارة الوحيدة التي لا تسير حالياً على درب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونسلم بأنه على الرغم من عودة الاقتصاد إلى حالة النمو، لا بد من الحفاظ على الانتعاش، حيث إنه لا يزال هشاً ومتبايناً، لمواجهة ما للأزمات المتعددة من آثار ضارة على التنمية، وللتغلب على العقبات الكأداء التي تضعها هذه الآثار أمام مكافحة الفقر والجوع، الأمر الذي يمكن أن

يزيد من تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية في أفريقيا.

٢٢٥ - ونعرب عن بالغ القلق من أن الالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وهو الالتزام المعبر عنه في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عُقد في غلينيغلز، بالملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لم يتحقق بالكامل، ونشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى إحراز تقدم سريع للوفاء بذلك الالتزام وبغيره من الالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة لزيادة المعونة بوسائل شتى، منها توفير موارد إضافية جديدة، ونقل التكنولوجيا، وبناء قدرات البلدان الأفريقية، ودعم التنمية المستدامة فيها. وندعو إلى مواصلة تقديم الدعم لمبادرات تنمية أفريقيا، بما في ذلك لخطة عام ٢٠٦٣ (وهي رؤية استراتيجية قارية وإطار لأولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية)، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. ومن ناحية أخرى، نرحب بالدعم الذي قدمته بعض البلدان النامية إلى أفريقيا من خلال برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢٢٦ - ونعرب عن القلق من الحالة القائمة في أقل البلدان نمواً، وهي حالة ماضية في التدهور بسبب ما يشهده العالم حالياً من أزمات متعددة يفاقم بعضها بعضاً. فالأزمة المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم حالياً تقوض بشكل واضح جهود التنمية في أقل البلدان نمواً. وقد أمست هذه البلدان تفقد ما أحرزته على مر السنين من مكاسب إنمائية متواضعة، الأمر الذي يلقي بأعداد إضافية من الناس في هوة الفقر المدقع. ولا تزال بلدان كثيرة من أقل البلدان نمواً متخلفة عن الركب في الوفاء بمعظم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وإننا نشدد على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات التي قطعت في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. ونشدد كذلك على الحاجة الماسة إلى الوفاء على وجه السرعة بالشراكة العالمية المحددة والمعززة من أجل أقل البلدان نمواً بهدف التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها هذه البلدان، والقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وتمكين النصف من مجموع أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٢٧ - ونشير إلى أن المجتمع الدولي سلّم بأوجه الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عدة مؤتمرات من مؤتمرات الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمرات التي عُقدت في ريو دي جانيرو (١٩٩٢)، وبربادوس (١٩٩٤)، وجوهانسبرغ (٢٠٠٢)، وموريشيوس (٢٠٠٥)، ونلاحظ بقلق قصور التدابير المتخذة على الصعيد الدولي لمعالجة مواطن ضعف

هذه الدول وتقديم الدعم الفعّال للجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة. ونشير إلى أن تغيّر المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر يشكلان أكبر خطر يهدد بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية ومقومات حياتها وجهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وندعو المجتمع الدولي إلى الالتزام بزيادة التعاون الدولي على سبيل الاستعجال دعماً لهذه الجهود، وبخاصة من خلال زيادة الموارد المالية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا والدراية التقنية، وزيادة مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية. ونرحب بقرار عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ في آييا، وندعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وملتزم بالعمل على خروج مؤتمر آييا بوثيقة ختامية قوية تدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تلبية احتياجاتها وتطلعاتها في مجال التنمية المستدامة.

٢٢٨ - ونقر بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وما تواجهه من تحديات مردها إلى افتقار هذه الدول إلى منافذ إلى البحر، يفاقمها بعدها عن الأسواق العالمية، ونعرب كذلك عن القلق من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية لا يزال شديد الضعف إزاء الصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية والتغيرات المناخية. ونشدد على ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي من المساعدة الإنمائية المقدمة للبلدان النامية غير الساحلية لمساعدتها كي تتغلب على مواطن ضعفها، وتكتسب القدرة على التكيف، وتضع أقدامها على مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ونؤكد من جديد ضرورة التعجيل بتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والتصدي للتحديات التي تواجهها عن طريق إقامة شراكات حقيقية مع هذه البلدان، يقدم المجتمع الدولي في إطارها ما يكفي من الدعم والتعاون لضمان التنفيذ الفعال لأولويات برنامج عمل ألماتي والبرنامج الذي سيخلفه. ونرحب بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر استعراضي عشري شامل لبرنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤، وندعو المجتمع الدولي إلى النظر بعين موضوعية إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، والمساعدة على تحديد أولويات إطار موحد جديد للعقد المقبل يكون عملي المنحى وأكثر شمولا للبلدان النامية غير الساحلية.

٢٢٩ - ونسلم بأن البلدان المتوسطة الدخل ما زالت تواجه تحديات إنمائية كبيرة، ونشدد على أنه رغم التقدم الذي أحرزته هذه البلدان مؤخرًا والجهود التي بذلتها، فإن ٧٥ في المائة

من تعداد فقراء العالم يعيشون فيها. وما زالت هذه البلدان تواجه تحديات هائلة في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق العمالة الكاملة، وإيجاد فرص العمل للشباب، وتنويع اقتصاداتها، وتطوير التكنولوجيات. ونشير في هذا الصدد إلى تزايد التضامن من جانب البلدان المتوسطة الدخل وتعاضم الدور الذي تضطلع به في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب دعماً للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية الأخرى. ونشير أيضاً إلى نتائج المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل الذي نظّمته كوستاريكا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٢٣٠ - ونشدد على ضرورة أن يعمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل بطريقة منسقة من خلال القيام بجملة أمور، منها إجراء تقييم دقيق لأولويات هذه البلدان واحتياجاتها، مع العمل على استخدام متغيرات تتجاوز معايير نصيب الفرد من الدخل الوطني، بالنظر إلى الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر، وعن طريق تقديم دعم كاف ومنهجي، وتحسين تركيز هذا الدعم، بما يتسق والخطط الوطنية.

٢٣١ - ونكرر دعوتنا إلى الانسحاب الفوري والكامل لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومما تبقى من أراض لبنانية محتلة. ونعيد تأكيد دعماً لعملية سلام في الشرق الأوسط ترمي إلى تحقيق السلام الشامل والعاقل والدائم في المنطقة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق، نعيد أيضاً تأكيد دعماً لمبادرة السلام العربية التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٢٣٢ - ونشدد على ضرورة تمتع الشعب الفلسطيني، في أسرع وقت ممكن، بحقه في تقرير المصير وفي استقلال دولته دولة فلسطين. بما يتيح له أن ينعم بالاستقرار والازدهار والتنمية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي هي حق لجميع الشعوب. ونعرب عن دعماً للجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني لتحقيق الاستقلال، ونرحب في هذا الصدد بتقديم دولة فلسطين طلبها في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ونشير إلى اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والذي منحت بموجبه لفلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. ونعرب عن دعماً المتواصل لعملية انضمام دولة فلسطين لتصبح عضواً كاملاً

العضوية في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. ونشير إلى أن عام ٢٠١٤ أُعلن سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٢٣٣ - وندين استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والأعمال غير القانونية التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال والتي لا تزال تؤدي إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، وتسبب في المعاناة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، وتدمير الممتلكات والهياكل الأساسية والأراضي الزراعية الفلسطينية، وتقويض الاتصال الجغرافي للأرض الفلسطينية ووحدها وسلامتها.

٢٣٤ - ونعرب عن القلق العميق إزاء تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة المحاصر، نتيجة للممارسات الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك بناء المستوطنات والجدار، وفرض الحصار وإقامة المعتات من نقاط التفتيش. وندعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى أن توقف فوراً جميع التدابير غير القانونية التي تضر بالاقتصاد والتنمية في فلسطين، وعلى وجه الخصوص، الحصار اللإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، بما في ذلك التبادل التجاري في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ومنها وإليها، وأن تقدم تعويضات عن جميع الأضرار التي ألحقتها بالممتلكات والمؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية. ونكرّر دعوتنا المجتمع الدولي إلى مواصلة إمداد الشعب الفلسطيني بالمساعدات الإنمائية والإنسانية التي يحتاجها بشدة في هذه الفترة العصيبة، ولا سيما من أجل إعادة بناء قطاع غزة وتحقيق انتعاشه الاقتصادي.

٢٣٥ - ونعيد تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه وموارد الطاقة؛ ونطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها، أو تعريضها للخطر.

٢٣٦ - ونؤكد من جديد ضرورة أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات وفقاً لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بغية التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي للتراع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس، وهو التراع الذي يلحق ضرراً كبيراً بقدرات الأرجنتين الاقتصادية، وضرورة أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ قرارات تنطوي على إدخال تعديلات من طرف واحد بينما تسير الجزر في العملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

٢٣٧ - ونعيد التأكيد على ضرورة التوصل إلى حلّ سلمي لقضايا السيادة التي تواجه البلدان النامية، بما في ذلك، على سبيل المثال، النزاع بشأن أرخبيل تشاغوس، بما في ذلك جزيرة ديبغو غارسيا التي اقتطعتها المملكة المتحدة بصورة غير مشروعة من أرض موريشيوس قبل استقلالها، في انتهاك للقانون الدولي ولقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥. ومن شأن عدم حلّ هذه القضايا المتصلة بالسيادة وإنهاء الاستعمار أن يضر بشكل خطير بالتنمية والقدرات والآفاق الاقتصادية للدول النامية ويقوّضها. وفي هذا الصدد، نلاحظ بقلق شديد أن المملكة المتحدة، على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها موريشيوس، صممت على إقامة "منطقة بحرية محمية" حول أرخبيل تشاغوس، الأمر الذي يعتبر مخالفة للقانون الدولي وإمعانا في حرمان موريشيوس من ممارسة حقوقها السيادية على الأرخبيل، ويحرم مواطني موريشيوس الذين أخرجتهم المملكة المتحدة عنوة من الأرخبيل من حقهم في العودة.

٢٣٨ - نخطط علمًا بإعلان هافانا الذي اعتمده القمة الثانية لتجمع دول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي الذي عقد في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢٣٩ - نوّكد من جديد رفضنا الحازم لفرض قوانين ولوائح ذات أثر خارج إقليم بلدها، ولكافة أشكال الإجراءات الاقتصادية القسرية الأخرى، بما فيها العقوبات التي تفرض من طرف واحد، ضد بلدان نامية، ونؤكد على الحاجة الملحة إلى إلغاء هذه الإجراءات على الفور. ونشدد على أن مثل هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، ولكنها تهدد بشدة أيضًا حرية التجارة والاستثمار. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لوقف استخدام التدابير الاقتصادية القسرية التي تفرض من طرف واحد على بلدان نامية.

٢٤٠ - ونعرب عن رفضنا للقوائم والشهادات التي تقيمها بعض البلدان المتقدمة النمو من طرف واحد وتؤثر على البلدان النامية، وخاصة ما يتصل منها بالإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص، وغير ذلك من التدابير المشابهة.

٢٤١ - ونكرر دعوتنا التي وجهناها في مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي نظّمته مجموعة الـ ٧٧ والصين وعُقد في الدوحة عام ٢٠٠٥ كي تضع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حدًا لحصارها الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، فهو حصار، إضافة إلى كونه أحادي الجانب ومتعارضًا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، يكبّد الشعب الكوبي خسائر مادية وأضرارًا اقتصادية فادحة. ونحن نحث على الامتنال الصارم لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة في هذا الشأن. ونخطط علمًا أيضًا بإعادة رؤساء دول وحكومات

بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التأكيد في إعلان هافانا على رفضهم القاطع لتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، وكرروا مرة أخرى تضامنهم مع كوبا، وحددوا دعوتهم حكومة الولايات المتحدة إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على هذا البلد الشقيق منذ أكثر من خمسة عقود. ورفضوا إدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب التي تنشرها وزارة خارجية الولايات المتحدة، وطالبوا بوضع حد لهذه الممارسة الأحادية الجانب.

٢٤٢ - ونؤكد رفضنا للعقوبات الاقتصادية المفروضة من جانب واحد على السودان، والتي تؤثر سلباً على تنمية السودان ورفاه شعبه، ونطالب في هذا الصدد برفع هذه العقوبات فوراً.